تمهيد

بعد إنهيار النظام الإشتراكي وسيادة النظام الرأسمالي الذي يتبنى مبدأ عدم تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية، هذه الحرية فتحت المجال أمام الإحتكار والتحكم في الأسواق من قبل أصحاب رؤوس الأموال الضخمة، حيث تبين أنه يجب تأطير الحياة الإقتصادية من طرف الدولة في مجال محدود إقتداءا بالنظام الإشتراكي، وذلك من خلال رسم الخطوط العريضة لتنظيم الإقتصاد وإشتراك أصحاب رؤوس الأموال المحدودة في بناء الإقتصاد والإرتقاء به، من خلال مجموعة من الإجراءات والتدبير الداعمة للإستفادة من هذه الموارد المحدودة والتي تهدف إلى جعل هذا الإقتصاد مقاوم للصدمات خاصة في ظل الإنفتاح على العالم الخارجي.

ويعتبر الدعم الحكومي بما يحمله من أنواع، وبصفته جزء من أنواع الإنفاق الحكومي لتحفيز النمو الإقتصادي، من أهم أولويات معظم دول العالم لخلق القيمة المضافة الناتجة عن الإنتاج الحقيقي بالتركيز على المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بإعتبار الإنتاج الحقيقي مصدر دخل مستقر يساهم في تنمية الإقتصاديات.

وعليه سيتم التطرق إلى الأسس النظرية للدعم المقاولاتي، وكذلك النمو الاقتصادي ولذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول سياسات الدعم الحكومي للمقاولاتية.
المبحث الثاني: مفاهيم أساسية للنمو الإقتصادي.
المبحث الثالث: دور سياسات الدعم الحكومي المقاولاتي في تحفيز النمو الإقتصادي.

المبحث الأول: الإطار النظري لسياسات الدعم الحكومي للمقاولاتية

تعد سياسات الدعم الحكومي الأكثر شيوعا بين الدول سواء المتقدمة أو السائرة في طريق النمو على حد سواء، مع تفاوت أهداف هذه السياسات وأساليب تنفيذها، ففي بعض الدول يكون الهدف الأساسي من هذه السياسات هو تحقيق العدالة الإجتماعية، في دول أخرى يكون الهدف الأساسي للدعم الحكومي هو إحتواء بعض الأثار الناجمة عن سياسات إقتصادية ومالية محددة، وقد يكون بهدف الحصول على دعم سياسي من المواطنين وتنمية الولاء الوطني، أو يكون معبرا عن مجمل هذه الأهداف.

المطلب الأول: مفهوم سياسات الدعم الحكومي

على أثر إنهيار الكتلة الشرقية وظهور نظام القطب الواحد، ظهرت دعوات تلزم الموقف الرأسمال القائم على آليات السوق بتدخل الدولة في المجال الإقتصادي، ذلك أن تجربة تدخل الدولة ضمن النظم الإشتراكية لم تثبت فشلها في ظل بعض المشاكل الإقتصادية، وإنما أثبت أن تدخل الدولة لابد أن تلازمه مجموعة من الشروط الإقتصادية والسياسية والإجتماعية لكي ينجح هذا التدخل.

الفرع الأول: تعريف الدعم الحكومي:

هناك صعوبة في إيجاد تعريف شامل للدعم الحكومي ،وذلك لتعدد أنواعه .بجانب تعدد الأهداف المراد تحقيقها من تقريره، من أهم التعاريف التي تناولت الدعم الحكومي نذكر ما يلي:

- ✓ **عرف فريدريك ريوس**

الدعم الحكومي بأنه أموال مدفوعة بدون مقابل يقل عن ماتم تحويله لتحقيق أهداف معينة؛

- ✓ **ووفقا لتعريف الموسوعة البريطانية Encyclopedia Britannica**

يعتبر الدعم نفقة حكومية مباشرة ،أو حقا إقتصاديا ممنوحا، أو إمتيازا خاصا يوجه إلى المشروعات الخاصة أو الأفراد أو الوحدات الحكومية ،بغرض تحقيق أهداف عامة[1]؛

- ✓ **ويرى آخرون**

أن الدعم الحكومي يعبر عن تكلفة الحصول على السلع والخدمات التي تتحملها الدولة نيابة عن المواطنين فوق ما يدعونه من سعر؛

وإنطلاقا من التعاريف السابقة يمكن القول أن الدعم الحكومي يمثل مجموع النفقات النقدية أو العينية سواء كانت بشكل مباشر أو غير مباشر والتي تتحملها الدولة كجزء من مسؤوليتها الإقتصادية والسياسة ،حيث تقدمها للمواطنين (الأفراد) أو المنتجين (المؤسسات) من أجل الإرتفاع بالمستوى المعيشي لهم وتطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية وجعلها ذات تنافسية أعلى في الأسواق العالمية.

---

[1]– زينب توفيق السيد علوية، **تقييم أثر الدعم الحكومي في النمو الإقتصادي في مصر خلال الفترة من 1990 إلى 2014**، بحوث إقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العددان 74–75، ربيع وصيف، ص ص 9–10.

الفرع الثاني: أنواع الدعم الحكومي

بإعتبار أن الدعم الحكومي يمثل كل القيمة التي تقدم إلى الأفراد أو المؤسسات ذات الطابع الإنتاجي أو الخدمي ، لغرض إيجاد نوع من التكافل الإجتماعي ما بين الدولة والمواطن ، فإن هذا الدعم يأخذ الأشكال التالية:[1]

1 -**الدعم المباشر**

يتمثل أساسا في المبالغ التي يتم تخصيصها سنويا في الموازنة العامة للدولة من أجل توفير السلع والخدمات الضرورية للأفراد والمؤسسات ذات الطابع الإنتاجي والخدمي، بأسعار تقل عن تكلفة الإنتاج أو الإستيراد.

2 -**الدعم الغير المباشر**

يتمثل في الفرق بين أسعار بيع بعض السلع التي ينتجها القطاع العام وبين تكلفتها ، بالإضافة إلى:[2]

- ✓ إعفاء المشاريع من كافة الرسوم الجمركية لمستلزمات الإنتاج الضرورية؛
- ✓ دعم حركة إعادة التصدير بإعفاء المواد الأولية الداخلة في الإنتاج من الضرائب والرسوم والتي تستورد لفرض تصنيعها وتصديرها مرة أخرى.

3 -**الدعم الضمني**

والمتمثل في الفرق بين أسعار بعض السلع المنتجة محليا وأسعار بيعها في الأسواق العالمية، أو في خسائر الشركات نتيجة لإجبارها على بيع منتجاتها بأسعار أقل من أسعار تكلفتها.

من جهة أخرى ينقسم الدعم الحكومي الإقتصادي إلى دعم نقدي وآخر عيني:[3]

1 -**الدعم النقدي**

يعرف بأنه تقديم الأموال السائلة للمواطنين أو تشجيع الإستثمار تحت ما يسمى الحوافز التشجيعية للمستثمرين والمصدرين.

2 -**الدعم العيني**

يعرف بأنه تقديم المنتجات الإستهلاكية للمواطنين بأقل من سعر التكلفة مثل : القمح، البنزين، الماء والكهرباء إلى غير ذلك، ويكون ذلك من خلال تحمل الحكومة جزءا من أسعار إستيراد أو إنتاج تلك السلع، وفي حال الصناعة يكون هدف الدعم هو تنمية تلك الصناعة لتصل بمصاف العالمية، ومن أشكال الدعم الحكومي للصناعات: الإعفاء من الضرائب، منح تخفيضات على أسعار الموارد الخام،

---

[1]- زينب توفيق السيد علوية، المرجع السابق، ص 10.

[2]- محمد جواد كاظم عبد المنعم الخطاب، **أثر الدعم والإستثمار في تأهيل المشاريع الزراعية (صناعة الدواجن أنموذجا)** أطروحة دكتوراه فلسفة في إدارة الأعمال الزراعية (الثورة الحيوانية)، جامعة سانت كليمنتس، بغداد، العراق، 2012، ص ص 3-4.

[3]- زينب توفيق السيد علوية، المرجع السابق، ص ص 10-11.

تقديم تحفيزات مادية للمستهلك لشراء منتجات تلك الصناعة هذا بالإضافة إلى جعل سعر الصرف أقل من السعر الحقيقي إلى غير ذلك.

الفرع الثالث: أهمية وأهداف سياسات الدعم الحكومي

تولي الحكومات اهتماما بالغا بسياسات الدعم وذلك لما لأجل تحقيق جملة من الأهداف المسطرة من قبلها، لما لها من أهمية بالغة في تطوير إقتصاديات الدول. وتتمثل أهمية وأهداف سياسات الدعم في ما يلي:

1 -**أهمية سياسات الدعم الحكومي**

يكتسي الدعم الحكومي أهمية كبيرة من خلال من خلال[1]:

- ✓ ثبات وإستقرار الأسعار ، في ظل سياسة سعرية مرتبطة مع مدخول المواطنين ، مما يؤدي إلى إستقرار الإقتصاد وإستمراره؛
- ✓ إستقرار القوة الشرائية؛
- ✓ الحد من النتائج السلبية للتضخم؛
- ✓ تأمين دخول مناسبة للمنتجين؛
- ✓ خلق فرص للمنافسة في العمليات التصديرية للمنتجات المحلية الفائضة عن الحاجة ، مما يؤدي إلى المساهمة في الناتج المحلي للبلد؛
- ✓ هذا فضلا عن تحقيق الأهداف الإجتماعية والسياسية والمتمثلة في توسيع الخدمات المقدمة للمواطنين (كالصحة والتعليم) ورفع مستواهم المعاشي.

2 -**أهداف سياسات الدعم الحكومي**

يشير مفهوم الدعم إلى أن الدولة تقوم بتقديم الدعم للأفراد والمؤسسات وبذلك فإنها تسعى من خلال سياسة الدعم بوصفه جزء من واجبها الإقتصادي والإجتماعي إلى:[2]

- ✓ تشجيع إقامة المشاريع الزراعية والصناعية والخدمية من خلال ما تقدمه الدولة من دعم؛
- ✓ تشجيع عمليات التصدير؛
- ✓ تحقيق التوازن بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية؛
- ✓ تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمواطنين وكذلك تطوير نوعية المنتجات المقدمة؛
- ✓ توفير المواد الأساسية للعمليات الإنتاجية (الماء والكهرباء) بأسعار مناسبة؛
- ✓ المساهمة في تطوير الزراعة والصناعة المحليتان من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة؛
- ✓ إعادة توزيع الدخل بين طبقات المجتمع لفائدة الفئات الفقيرة أو محدودة الدخل؛

[1]- محمد جواد كاظم عبد المنعم الخطاب، مرجع سابق، ص 5 .

[2]- نفس المرجع السابق، نفس الصفحة .

✓ تأمين الحد الأدنى من الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع[1].

المطلب الثاني: مفهوم الدعم المقاولاتي

ترتكز معظم سياسات الدول خاصة النفطية منها على الدعم بإعتباره أحد مقومات العدالة الإجتماعية والإقتصادية، كما أن سياسة تنمية الإقتصاديات ترتكز على تنوع الموارد لتقليل من فرص المخاطرة وهم ما تحتم على هذه الإقتصاديات توفير مناخ ملائم في شتى الجوانب لدعم الصناعات الناشئة والمبادرات الخاصة.

الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المقاولة)

إرتكز تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على التعريف المدرج بالقانون 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، والذي إستند إلى أهداف السياسات الداعمة للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة، حيث أن القانون نص صراحة على أن مفهومه شكل مرجعا لكل وتدبير المساعدة والدعم لصالح هذه المؤسسات .

- ✓ **تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة** مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات، تشغيل من 1 إلى 250 شخصا لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مليار دينار، تستوفي معايير الإستقلالية.
- ✓ **تعرف المؤسسة المتوسطة** ، بأنها كل مؤسسة تشغل مابين 50 إلى 250 شخص ولا يتجاوز رقم الأعمالها (2) مليار دينار، كما لا يجب أن يقل عن 200 مليون دينار، وأن ينحصر إجمالي أصول ميزانيتها ما بين 100 و 500 مليون دينار، أما المؤسسة الصغيرة فهي التي تشغل مابين 10 إلى 49 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليار دينار، أو لا يتجاوز إجمالي أصول ميزانيتها السنوية 100 مليون دينار؛ فيما المؤسسة الصغيرة جدا (المصغرة) فهي المؤسسة التي تشغل من 1 إلى 9 عمال وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار، ولا يتجاوز إجمالي أصول ميزانيتها السنوي 10 ملايين دينار[2].

الفرع الثاني: تعريف الدعم المقاولاتي

يعبر الدعم المقاولاتي على مجموعة من الإجراءات والتدابير المادية وغير المادية التي تتخذ بهدف إنشاء وتطور موقع المؤسسة في السوق، ورفع آدائها الإقتصادي حتى تضمن شروط البقاء في ظل المنافسة الدولية المتزايدة[3].

---

[1]- زينب توفيق السيد علوني، مرجع سابق، ص 11.

[2]- القانون التوجيهي رقم 01-18 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[3]- سهام عبد الكريم، **سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من برنامج PMEII**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 09، 2011، ص 143.

كما أن تأهيل مؤسسة ما يعني جعلها تتقدم لكي تصبح على الأقل في نفس مستوى تنافسية وكفاءة وفعالية نظيراتها من المؤسسات[1].

وتتمثل أهم أسباب إنتهاج سياسة دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:[2]

- ✓ تحديات المنافسة الخارجية؛
- ✓ الصعوبات التمويلية والإدارية وارتفاع أسعار الفائدة على القروض إضافة إلى قصر فترة سدادها؛
- ✓ ضعف التسيير وعدم إتباع الأساليب الحديثة في الإدارة والتنظيم، وعدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية؛
- ✓ عدم تنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي؛
- ✓ ضعف الموقف التنافسي للمؤسسات الوطنية نظرا لتفصيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية المماثلة بدافع التقليدي.

الفرع الثالث : أشكال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يشمل الدعم الموجه للمقاولة خاصة الناشئة منها، عدة مجالات وتضم:[3]

1 - **الدعم الفني**

ويتضمن دراسة جدوى المشروع، إختيار الموقع وإختيار المدخلات كذلك دعم المشروع فيما يتعلق بأساليب الإنتاج ومساعدته في إستخدام الأنظمة المعلوماتية؛

2 - **الدعم الإداري**

ويتمثل في التسهيلات المتعلقة بالإجراءات الإدارية لتبسيط الوثائق الإدارية الخاصة بالترخيص والتسجيل؛

3 - **الدعم المالي**

يشمل الدعم المتعلق بالتمويل، خاصة منه ما يتعلق بترقية الإدخار ومؤسساته، والمساهمة في ضمان جزء من القروض، وتخفيض تكلفة تمويل وتمديد آجال السماح، كذلك الإعفاء الكلي أو الجزئي ولفترة محددة من الضرائب والرسوم الجمركية، أو الإعفاء من الضمان الإجتماعي لأول عامل خلال فترة محددة، وهذا بالإضافة إلى منح مساعدات مباشرة خاصة ببعض المشروعات التي تقام في مناطق نائية[4]؛

---

[1]- عبد الحق بوعتروس ومحمد دهان، **مصادر وآليات تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، العدد 05، 2008، ص 74.

[2]- سهام عبد الكريم، مرجع سابق، ص ص 143-144.

[3]- جميلة الجوزي وآخرون ، **الإجراءات المتبعة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الوطني حول واقع النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 05-06 ماي 2013، ص 6.

[4]- وزارة الصناعة والمؤسسات صغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية رقم 19 معطيات السداسي الأول لعام 2011، ص ص 10-15.

4 -**الدعم التكنولوجي**

ضرورة توفير قاعدة تكنولوجية وطنية، حيث ينبغي تشجيع المؤسسات في مجال الحصول على التكنولوجيا وإستخدامها، وذلك من خلال توجيهها إلى التكنولوجيات الحديثة ودعم أسعاره؛

5 -**دعم التكوين والتدريب**

يرتبط هذا الدعم بضرورة تشكيل إقتصاد قائم على الكفاءات، هذا التكوين أو التدريب يستمر مع إستمرار حياة المؤسسة، ويتم من خلال توفير دورات للتكوين بأسعار زهيدة، ومنح تخفيضات ضريبية لمراكز التكوين المتخصص الموجه لهذه المؤسسات، أو تشجيع عقا الملتقيات والندوات المتخصصة...؛

6 -**الدعم الإعلامي والإتصالي**

ويتمثل في المساعدات الموجهة لإقامة أنظمة المعلومات والإتصال داخل المؤسسات، كذلك إعتماد نظام وطني للمعلومات كما يتضمن هذا النوع من الدعم في مجال الإشهار والترويج للمنتجات.

المطلب الثالث: سياسات دعم المقاولاتية

تتضمن سياسات الدعم والمساندة المقاولاتية، النصوص التشريعية والقواعد المتظمنة في السياسات الإقتصادية والقوانين المالية، إلى جانب مجموعة من المؤسسات المقامة لهذا الغرض التي أثبتت نجاعتها في مساندة ودعم وتطوير المشاريع الريادية والمبادرات، بما يضمن لها النجاح والإستمرار في التوسع والتطوير.

وهناك عدة أنظمة رئيسية معتمدة في كثير من الدول ومنها:

الفرع الأول: نظام المناولة (أو المقاولة من الداخل)

بورصات المناولة هي مجال لإلتقاء الصناعيين الطالبين والعارضين لخدمات الإنتاج، فالمؤسسات الكبيرة كثيرا ما تعتمد على مؤسسات صناعية أخرى سواءا في تصنيع جزء من منتجاتها أو في طلب بعض الخدمات الآخرى كالصيانة، ولذلك فإن أهمية هذا النظام تكمن فيم يتيحه للمؤسسات صغيرة والمتوسطة من فرص لنشاطها وفيما تتيح للصناعة من إزدهار.

وتتعدد الدوافع المحفزة على الإهتمام بهذا النوع من المشروعات، وتتبع هذه الدوافع أساسا من الأدوار التي تحدثها في العديد من مجالات التنمية:[1]

- ✓ فهي مصدر مهم للإستخدام وتوفير فرص العمل؛
- ✓ لزيادة التراكم الرأسمالي وتعبئة المدخرات القومية؛
- ✓ المساهمة كصناعات فرعية ومغذية للمشروعات الكبيرة؛
- ✓ تلبية جزء من السوق المحلي خاصة من السلع التي يمكن إنتاجها بشكل إقتصادي.

[1]- منصوري الزين، **آليات دعم ومساندة المشاريع الذاتية والمبادرات لتحقيق التنمية –حالة الجزائر-** الملتقى العلمي الدولي حول المقاولاتية : التكوين وفرص الأعمال، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 6-7-8 أفريل 2010، ص ص 10-11.

وفيما يخص أهداف المناولة الصناعية فهي تتمثل في الأتي:[1]

- ✓ تنمية التخصيص وتقسيم العمل؛
- ✓ توسيع قاعدة النسيج الصناعي؛
- ✓ تعزيز التشابك والتكامل الصناعي؛
- ✓ تحقيق الإستخدام الآمثل للطاقات الإنتاجية؛
- ✓ تشجيع التنمية الجهوية.

الفرع الثاني: نظام المحاظن (حاضنات الأعمال)

ويقوم منطق هذا النظام على أن المؤسسة الصغيرة الناشئة كثيرا ما تكون بحاجة ماسة إلى حضانة من قبل مؤسسة حاضنة تسير لها مختلف إجراءات الإنشاء، وتوفر لها مقومات الإنطلاق، كما أن مبرارات إقامة مثل هذه المؤسسات ينبثق مما يعززه الواقع من فشل أكثر المؤسسات الناشئة في وقت مبكر[2].

فالحاضنة هي منظومة عمل متكاملة توفر كل السبل من مكان مجهز، مناسب به كل الإمكانيات المطلوبة لبدء المشروع وتنميته، وتدار هذه المنظومة عن طريق إدارة معينة متخصصة تقدم جميع أنواع الدعم اللازم لزيادة نسب نجاح المؤسسات الصغيرة[3].

مما تقدم يتبين أن حاضنة الأعمال ما هي إلا مكان محدد يعمل على إستضافة المشروعات الجديدة حتى تصل إلى مرحلة النضج والإستقرار، هذا المكان يوفر جميع أنواع الخدمات التي تتطلبها إقامة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشمل ما يلي:[4]

- ✓ الخدمات الإدارية (إقامة المؤسسات، الخدمات المحاسبية، إعداد الفواتير، تأجير المعدات...)؛
- ✓ خدمات السكرتارية (معالجة النصوص، تصوير المستندات، واجبات موظف الإستقبال، حفظ الملفات، الفاكس، الإنترنيت، إستقبال وتنظيم المراسلات والمكالمات الهاتفية...)؛
- ✓ الخدمات الإدارية (إستشارات تطوير المنتجات، التعبئة والتغليف، التسعير وإدارة المنتج، خدمات تسويقية...)؛
- ✓ الخدمات الشخصية (تقديم النصح والمعونة السريعة والمباشرة...).

---

[1]– نفس المرجع، ص 11.

[2]– حسين رحيم، **حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، العدد 2، 2003، ص 164.

[3]– الشريف ريحان وريم بونوالة، **حاضنات الأعمال كآلية لمرافقة المؤسسات الصغيرة**، الملتقى الدولي حول إستراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر ,يومي18–19 أفريل 2012، ص 6.

[4]– منصوري الزين، مرجع سابق، ص 8.

وتكمن أهمية حاضنات الأعمال فيما يلي :[1]

- ✓ توفر الحاضنات أماكن ومساحات متنوعة ومجهزة لإقامة مشروعات متخصصة أو غير متخصصة (تكنولوجيا المعلومات، هندسة حيوية...)؛
- ✓ توفر برامج متخصصة لتمويل المشروعات الجديدة، من خلال شركات رأس المال المخاطر، أو برامج تحويل حكومية، أو شبكة رجال الأعمال والمستثمرين؛
- ✓ توفر جميع أنواع الدعم، من دعم فني وإداري وتسويقي للمشروعات المشتركة بها؛
- ✓ تدار عن طريق إدارة مركزية متخصصة في إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ يتم إختيار المشروعات الملحقة طبقا لمعايير شخصية وفنية بأسلوب علمي يعتمد على "دراسة الجدوى" أو "خطة المشروع"؛
- ✓ تشرك الحاضنات في توفير المعدات والأجهزة الخاصة بالحاسب الآلي والتجهيزات المكتبية.

الفرع الثالث: نظام مراكز الدعم

تهدف هذه المراكز إلى تقديم التسهيلات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل تطورها، كما ذكرنا سابقا (أشكال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، وحتى تؤدي هذه المراكز دورها المطلوب بفعالية يتعين تزويدها بالإمكانيات المالية الضرورية والكفاءات البشرية التي تؤمن برسالة هذه المراكز من جهة، وتتمتع بالقدرة على تقديم الدعم المطلوب من جهة ثانية، وإن كانت مراكز الدعم عادة ما تكون ذات طابع عام، وهو تقديم الدعم لكافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة، إلا أن كثيرا من الدول إعتمدت مراكز دعم متخصصة[2].

الفرع الرابع: نظام المشاتل

هي عبارة عن هياكل إستقبال مؤقتة موجهة للمنشئين (Créateurs) تهدف إلى دعم وتسيير ظروف الإنطلاق، وذلك من خلال توفير محلات للإيواء بما تنطوي عليه من الخدمات الضرورية كوسائل الإتصال وغيرها (حسب إختصاص المشتلة) كالإعلام الآلي والتكوين وكذا تقديم الإستشارات في المجالات المحاسبية والقانونية والضريبية والتجارية وغيرها، والقيام بعملية التنشيط كعقد ندوات ومحاضرات ... إلى غير ذلك[3].

الفرع الخامس: الحدائق العلمية (الحاضنات التكنولوجية)

تعريف الحديقة العلمية (Science Park) على أنها واحة للتعاون بين الإمكانيات المعرفية لمنتسبي الجامعات وطلبتها من جهة وبين المتطلبات المعرفية العلمية التي تحتاجها المؤسسات الصناعية

---

[1]– مرجع سابق، نفس الصفحة.

[2]– حسين رحيم، **نحو ترقية شبكة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة أبحاث روسيكاتا، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، العدد 3، ديسمبر 2005، ص 43.

[3]– نفس المرجع، ص 45.

والشركات التجارية والهيئات الخدمية الأخرى، وعلى ذلك فإن الحديقة العلمية تحتوي عادة على مواقع لشركات ومؤسسات صناعية وتجارية ومختلفة تتعاون مع كليات الجامعة وأقسامها من خلال منتسبيها وطلبتهم لتطوير معطيات هذه المؤسسات والشركات وفتح آفاق جديدة للعمل والإستثمار المعرفي المشترك.

وتهدف الحاضنات التكنولوجية أساسا إلى تسويق العلم والتكنولوجيا من خلال التعاقدات والإتفاقيات التي تتم بين المجتمع المال والأعمال وتطبيقات البحث العلمي، حيث أنها ترتكز على الشراكة والتعاون كإستراتيجية للتنمية الإقتصادية، حيث أن هذه الشركة تعتمد جوهريا على :[1]

- ✓ سياسات وطنية واضحة لدعم وتنمية التكنولوجيا؛
- ✓ قطاع إقتصادي خاص نشيط ومتطور؛
- ✓ برامج موجهة لتنمية الإبداع والإبتكار؛
- ✓ أبحاث أكاديمية واختراعات ذات جدوى إقتصادية وقابلة للتطبيق.

الفرع السادس: الإمتياز التجاري (الفرانشيز)

1 -**تعريف الإمتياز التجاري**

كلمة (فرانشيز) هي كلمة فرنسية الأصل مشتقة من الفعل (affra chir) وتعني أن تكون حرا وتجاريا، فإن الإمتياز التجاري هو صيغة للتعامل بين الطرفين :[2]

- ✓ **الأول مانح الإمتياز**

وهو الطرف الذي يعير إسمه التجاري وعلامته التجارية ونظام العمل الخاص به إلى :

- ✓ **الثاني ممنوح الإمتياز**

وهو الطرف المستفيد الذي يدفع رسوم الإمتياز إضافة إلى نسبة مئوية من إجمالي مبيعاته مقابل حصوله على حق إستخدام إسم وشعار ونظام عمل مانح الإمتياز في منطقة محددة ولفترة محددة في فترة العقد بين الطرفين؛

2 -**أهمية الإمتياز التجاري بالنسبة للمشروعات الريادية**

يعتبر نظام الفرانشيز إستنساخ للمشاريع الناحجة وتطبيقاتها بنفس الأسلوب الذي نجحت به، كما أن عامل الإسم التجاري الناتج له تأثير كبير لجذب المستهلك للمشروع والتعامل معه؛

- ✓ **من وجهة نظر مانح الإمتياز**

فإن فوائد تطبيق إدارة نظم الإمتياز التجاري تتمثل في توسيع قاعدة نشاطه ومضاعفة وحدات البيع بأقل الإستثمارات الممكنة مع أقل مخاطرة؛

[1]- منصوري الزين، مرجع سابق، ص ص 8-9.

[2]- الشريف ريحان وريم بونوالة، مرجع سابق، ص 10.

- ✓ **من وجهة نظر الحاصل على الإمتياز**

فإن فوائد تطبيق إدارة نظم الإمتياز التجاري تتمثل في مشاركة مانح الإمتياز القوة الإقتصادية والتسويقية والطموح لتحقيق أرباح أكثر من بدأ العمل بشكل مستقل [1].

المبحث الثاني: الإطار النظري للنمو الإقتصادي

تحرص مختلف الدول سوءا كانت متقدمة أو متخلفة على الحفاظ على مستوى كاف ومقبول لمعدل لنموها الإقتصادي السنوي، يعتبر معدل النمو مؤشرا على درجة تحقيق معظم أهداف السياسة الإقتصادية.

وعليه سيتم التعرض إلى مفهوم النمو وقياسه وكذلك العوامل المحددله وإستراتيجياته المختلفة.

المطلب الأول: مفهوم وقياس النمو الإقتصادي

للنمو الإقتصادي عدة تعاريف وطرق للقياس تمكن تناول أهمها فيما يلي:

الفرع الأول: مفهوم النمو الإقتصادي

1 -**تعريف النمو الإقتصادي**

هناك العديد من التعريفات للنمو الإقتصادي نذكر منها :

- ✓ "**النمو الاقتصادي** هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"[2].
- ✓ **يعد النمو الاقتصادي** مصطلحا جديدا نسبيا في التاريخ البشري، اقترن بظهور الرأسمالية وقدرتها الآلية وإنتاجها الصناعي، وما صاحبها من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم لرأس المال التي أدت إلى تحولات جوهرية للمجتمعات، كانت قبل هذا النظام مجتمعات بدائية تسعى للحصول على وسائل العيش والبقاء، ولم تهتم بمقدار أو وتيرة الزيادة فيها[3].
- ✓ **ويمكن تعريفه:** يعتبر النمو الإقتصادي المؤشر الأساسي الذي يمكن أن يكشف بسهولة عن ما إذا كانت الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية تزيد أم تقل، تتسع أم تضيق فمثلا إذا زاد معدل النمو الإقتصادي بمعدلات سريعة ومتزايدة في دولة معينة، كان ذلك دليلا واضحا على أن تلك الدولة أو هذا الإقتصاد ينمو بمعدلات نمو إقتصادي تجعله يقلل الفجوة بينه وبين باقي الدول أو الإقتصاديات المتقدمة والعكس صحيح[4].

---

[1]- رفس المرجع، ص 13.

[2]- محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الإستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية فرع التخطيط، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 3.

[3]- كبدي سعيدي أحمد ، **أثر النمو الإقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية :دراسة تحليلية وقياسية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية فرع إقتصاد ، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان، الجزائر ، 2012-2013، ص 13.

[4]- عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الإقتصادية (تحليل جزئي وكلي للمبادىء)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 466 .

- ✓ **ويعرف أيضا :** يتمثل في حدوث زيادة مستمرة في الناتج القومي أو الدخل القومي الحقيقي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد منه عبر الزمن[1].

ومن خلال العرض السابق لمجموعة التعاريف حول النمو الإقتصادي يمكن القول أن النمو الإقتصادي يعبر عن الزيادة المستمرة في الدخل الفردي، الناتج عن زيادة الناتج الوطني ، وهو مؤشر أساسي يكشف عن مدى تطور الدول في فترة ما ، وهذا التطور يكون ناتج عن زيادة استخدام الموارد الطبيعية والبشرية والتقدم التكنولوجي ورأس المال.

ونستنتج مما سبق عدة نقاط هي كالتالي :

- ✓ النمو الإقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي ، بل لابد أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لابد أن يفوق معدل النمو السكاني ووفقا للم .عادلة التالية: [2]

معدل النمو الإقتصادي = معدل نمو الدخل القومي – معدل النمو السكاني

- ✓ النمو ظاهرة مستمرة وليست عارضة أو مؤقتة فزيادة الدخل نتيجة أمر مؤقت مثل الإعانات لا يعتبر نمو اقتصادي ولكن زيادة الدخل يجب أن تحدث نتيجة تفاعل قوى خارجية بشكل يسمح لها بالإستمرار ولفترة طويل نسبيا لتحقيق نمو معتبر في الإقتصاد.

إن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب، بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية أي لابد من استبعاد معدل التضخم .حسب المعادلة التالية:

معدل النمو الإقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي – معدل التضخم

- ✓ إن الزيادة التي تتحقق في الدخل لابد أن تكون على المدى الطويل وليست زيادة مؤقتة ،حيث أن أي زيادة قصيرة الأجل في الإنتاج خلال فترة معينة يتبعها انخفاض مماثل في الفترة المقبلة لا يعني النمو الإقتصادي، أي لابد من استبعاد ما يعرف بالنمو العابر، الذي يحدث نتيجة لعوامل مؤقت، ويمكن ملاحظة أن الزيادة الموسمية، العرضية أو الدورية في الناتج لا تحقق شروط النمو الإقتصادي المستدام[3].

---

[1]– محمد عبد العزيز عجمي وآخرون، **التنمية الإقتصادية بين النظرية والتطبيق (النظريات الإستراتيجيات التمويل المشكلات)** ، الدر الجامعية الإسكندرية، مصر، 2010، ص 77.

[2]– محمد عبد العزيز عجمي وآخرون، **التنمية الإقتصادية :دراسات نظرية وتطبيقية**، الدار الجامعية، إسكندرية، مصر، 2006، ص 73.

[3]- D.N.Dwivedi، **Macrorconomis Theory aud policy**، 3 Edition : Tata McGraw-Hill Education Private Limited، New Delhi، 2010 ، P 383.

وبصفة عامة، يمكن القول أن النمو الإقتصادي يشير إلى تلك العملية التي من خلالها تكون زيادة مستمرة في نصيب الفرد من إنتاج السلع والخدمات، نصيب الفرد من إجمالي الناتج الوطني الحقيقي أو متوسط الدخل الفردي على مدى فترة طويلة من الزمن، أي أن النمو الإقتصادي يعني:[1]

- ✓ تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل؛
- ✓ أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية؛
- ✓ أن تكون الزيادة على المدى البعيد.

2 -خصائص النمو الإقتصادي

يمكن الحكم على دولة ما بأنها تمر بمرحلة نمو إقتصادي من خلال:[2]

2 1 -زيادة حجم الإنتاج

وهو إرتفاع حجم النشاط الإنتاجي أو ما يعرف بالتوسع الإقتصادي، غير أن المقصود بالزيادة الحقيقية هي الزيادة الحقيقية في الإنتاج وبالتالي الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي، والتي تشير إلى كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من خلال إنفاق دخله النقدي المتاح خلال فترة زمنية معينة.

2 2 -حدوث تغيرات بالنسبة لعملية التسيير

إن تحقق نمو إقتصادي نتيجة زيادة حجم الإنتاج والذي يحقق للمنتجين ربحا أكبر ويزيد من إشباع حاجات الأفراد، سوف يؤدي بالمستثمرين إلى إحداث طرق جديدة لتنظيم العملية الإنتاجية، وجعل عناصر الإنتاج تتداول بطريقة سهلة وأقل تكلفة وأكثر ربحية، وبالتالي تسهيل من ديناميكية العمل، وهذا ما يمكن من إتاحة طرق تنظيمية وتسييرية جديدة أفضل من التي كانت سائدة في السابق من أجل تحقيق فائض أكبر واستمرار عملية النمو.

2 3 -التقدم الإقتصادي

التقدم الإقتصادي ماهو إلا مظهر من مظاهر النمو الإقتصادي واستمراره وتحقيق الغايات الإجتماعية لمجمل الأفراد.

الفرع الثاني: قياس النمو الإقتصادي

إن النمو الإقتصادي هو مؤشر عن واقع الأداء الإقتصادي ، حيث من خلاله تتبين العلاقة بين مدخلات ومخرجات الإقتصاد، ومن هذا الأساس تنطلق أهمية قياس النمو الإقتصادي[3].

ولقياس النمو الإقتصادي عادة ما يستخدم معيارين أساسيين هما:

---

[1]- معط الله أمال، **أثار السياسة المالية على النمو الإقتصادي دارسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2012**، رسالة ماجستر في العلوم الإقتصادية فرع إقتصاد كمي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2014-2015، ص 105.

[2]- Langatte et Vanhowe، **Economie Gérale**، Duod، Paris، 2001، P 56 .

[3]- محمد عبد العزيز عجمي وآخرون، **التنمية الإقتصادية دراسات نظرية تطبيقية**، مرجع سابق، ص 60 .

1 -**الناتج الوطني الخام**

هو قياس مجموعة السلع والخدمات النهائية المنتجة في سنة معينة وتستثنى السلع الوسيطية (السلع المستخدمة في إنتاج سلع آخرى).

وهو يأخذ في الحسبان إنتاج المواطنين المقيمين، بما في ذلك قيمة السلع والخدمات المنتجة من قبل أولئك الذين يقيمون خارج البلاد وهو الأكثر شيوعا في حساب الدخل أي عوامل الإنتاج ذات جنسية مقيمة سواء موجودة في الإقتصاد المحلي أو في الخارج[1].

2 -**الناتج الداخلي الخام**

يشبه الناتج المحلي الخام إن لم يكن ذلك بإدراج جميع الإنتاج داخل البلاد بحيث وضعت أصولها من قبل مقيمين أجانب ولكن بإستثناء قيمة الإنتاج من المواطنين الذين يعشون في الخارج، أي من طرف عوامل إنتاج مقيمة والتي تتكون من عوامل وطنية وأخرى خارجية[2].

إن الناتج المحلي الخام والناتج الداخلي الخام مقسوم على إجمالي حجم السكان يقيس لنا الدخل الفردي [3].

وهناك عدة طرق لقياس النمو الإقتصادي هي كالتالي:

1 -**طريقة الإنفاق**

الناتج الداخلي الخام هو قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة في الإقتصاد خلال فترة معينة إن الإنفاق الكلي حتما سيكون مساوي مع إجمالي الدخل في الإقتصاد المحلي انطلاقا من كون أن عملية إنفاق أي شراء سلع أو خدمات معينة يقوم بها طرف معين هذا يعني أن هناك طرف آخر هو البائع حيث يكون هذا الإنفاق هو نفسه الدخل[4].

الناتج الداخلي الخام = الإنفاق الكلي

$$Y = C + I + G + (M - X)$$

- C: الاستهلاك (إنفاق القطاع العائلي)؛
- I: الاستثمار (إنفاق القطاع الأعمال)؛
- G: الإنفاق الحكومي؛
- (M-X): صافي الصادرات.

[1]– عدة أسماء ، **أثر الإنفاق العمومي على النمو الإقتصادي في الجزائر** ، رسالة ماجستر في العلوم الإقتصادية فرع إقتصاد دولي ، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة وهران 2، الجزائر ، 2015–2016، ص 61.

[2]– نفس المرجع ,نفس الصفحة.

[3] - Dwight H.Perkins .Steven Radelet et David L.Lidauer، **Economie du de'veloppements**، 3 eme edition، édition de Belgique، 2008، P 53 .

[4]– عدة أسماء، مرجع سابق، ص 63.

2 -**طريقة القيمة المضافة**

الناتج الداخلي الخام هو مجموعة القيم المضافة المنتجة في الإقتصاد خلال فترة معينة حيث أن القيمة المضافة لعملية إنتاجية هي قيمة المنتوج النهائي منها قيمة الإستهلاكات الوسيطية[1].

القيمة المضافة = مجموع القيم المضافة = قيمة المنتوج النهائي – قيمة الإستهلاكات الوسيطية

3 -**طريقة الدخل**

الناتج الداخلي الخام هو إجمالي الدخول المحصل عليها في الإقتصاد خلال فترة محددة ، حيث تختلف هذه الطريقة في تقدير الناتج الداخلي الخام والتي تعتمد على الدخل على عكس الطريقتين الطريقتين السابقتين التي إعتمدنا فيهما على الإنتاج .

حيث جزء من هذه الدخول هو عبارة عن الرسوم التي تفرضها الدولة على المبيعات (ضرائب غير مباشرة) .

- ✓ وجزء آخر هو عبارة عن مجموع الأجور وهو ما يعرف بعائد العمل؛
- ✓ والجزء المتبقي هو عبارة عن عائد رأسمال والمتمثل في الأرباح[2].

الناتج الداخلي الخام = الدخل الوطني

ومن المعروف أن تقدير الدخل الوطني الذي نحصل عليه بهذه الطريقة هو يسمى الدخل الوطني بتكلفة عناصر أو عوامل الإنتاج وبذلك إذا أردنا الحصول على الناتج الوطني بسعر السوق فإنه يجب أن نضيف على التقدير السابق قيمة الضرائب غير مباشرة وقيمة الإهتلاك[3] .

المطلب الثاني: العوامل المحددة للنمو الإقتصادي

يرتبط مستوى الحياة في أي إقتصاد بالمقدرة الإنتاجية المرتبطة بكمية رأس المال المادي ورأس المال البشري ومجموع المعارف التكنولوجية المتاحة عند العمال[4] .

الفرع الأول: عوامل الإنتاج

إن زيادة الحجم المتاح من عوامل الإنتاج يساهم في زيادة الإنتاج، هناك العديد من العوامل المحددة للنمو الإقتصادي والتي تعمل على إحداث النمو من أهمها :

1 -**عنصر رأس المال**

يكون العمال أكثر إنتاجية إذا توفر لديهم مجموعة من الوسائل للعمل والإنتاج والتي تتمثل في رأسمال المادي[5]، وينطوي رأس المال المادي على كل أصل منتج، وينتج سلعا أخرى، كالآلات والمعدات

[1]– عدة أسماء، نفس مرجع سابق، ص 64.

[2]- Olivier Blanchard .Daniel cohen .Macraeconomie، **Edition Pearon education**، 4 eme Edition، France، 2006، P 19.

[3]– عدة أسماء، مرجع سابق، ص 64.

[4]- Gregory N.Mankiw، **Macroecomie**، 3 eme edition، Boeck، Belgique، 2003، P 272 .

[5]- Gregory N.Mankiw . Mark P.Tayor، OP.Ci، P 649 .

بالإضافة إلى التجهيزات والبنية الأساسية اللازمة لقيام المشروعات الإنتاجية سواء زراعية أو صناعية أو خدمية. ويتخذ رأس المال الصورة العينية في الأساس وعند إعطاء قيمة فيتحول إلى شكل نقدي.

ورأس المال لأي دولة أو أي إقتصاد، وهو عبارة عن كمية رأس المال في تلك الدولة أو الإقتصاد في لحظة معينة، أي يعبر عن ما تملكه تلك الدول من مباني ومعدات وآلات في تلك اللحظة ،وهذا الموجود من رأس المال لا يثبت عبر الزمن.

تساهم الإنتاجية الحدية لرأسمال في قياس نسبة الزيادة في الإنتاج إذا إرتفع عامل رأسمال بوحدة واحدة، حيث أن زيادة مخزون رأس المال بالمقدار ΔK يؤدي إلى زيادة حجم الناتج بمقدار $PMK(\Delta K)$.

- ΔK: التغير في مخزون رأس المال؛
- $PMK(\Delta K)$: الإنتاجية الحدية لرأس المال.

وتحسب الإنتاجية الحدية لرأسمال بالعلاقة التالية :

$$PMK = F(K+1.L) - F(K+L)$$

2 -عنصر العمل

إلى جانب الرأس المال المادي يوجد نوع آخر من رأس المال والذي يعتبر ضروري في عملية الإنتاج والذي يكون ملموس بنسبة أقل من رأس المال البشري [1]، حيث يعتبر عنصر العمل من أهم العوامل التي تؤثر على النمو الإقتصادي كما أن أهم عنصر في تكوينه هو السكان ونوعية هؤلاء السكان والهرم السكاني، وزيادة السكان في هذه الحالة تعني زيادة عرض العمل، مع الأخذ بعين الإعتبار أثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من خلال الدخل القومي، حيث يعتبر ذلك مصدرا لزيادة النشاط الإقتصادي والنمو الإقتصادي ومن هنا وجب الإهتمام بتدريب العنصر البشري، وتنمية المهارات الفنية الأساسية لأن مجموع هذه المهارات تؤدي إلى زيادة الإنتاجية وبالتالي زيادة معدل النمو الإقتصادي[2].

وتظهر أهمية عنصر العمل في عملية الإنتاج من خلال الإنتاجية الحدية للعمل PML وتحسب بالعلاقة التالية:

$$PML = F(KL+1) - F(K,L)$$

إن ارتفاع عنصر العمل بالنسبة ΔL يؤدي إلى زيادة حجم الناتج بالمقدار $PML(\Delta L)$.

- ΔL: التغير في العمل؛
- $PML(\Delta L)$: الإنتاجية الحدية للعمل.

وفي حالة تغير عاملين من عوامل الإنتاج العمل ورأسمال ،في هذه الحالة فإن لدينا مصدرين لإرتفاع الناتج وهما العمل ورأسمال. ومن الممكن تقسيم هذا الإرتفاع في الناتج بين العمل ورأسمال بإستخدام الإنتاجية الحدية للعمل ورأس المال على التوالي :[3]

---

[1]- Gregory N.Mankiw .Mark P.Tayor، OP.Ci، P 489.

[2]– عبد المطلب عبد الحميد ,مرجع سابق ,ص 273.

[3]– عدة أسماء، مرجع سابق، ص 68 .

$$\Delta Y = (PMK.\Delta K) + (PML + \Delta L)$$

أي أن التغير في حجم الناتج هو مجموع التغير في مساهمة عنصر العمل ومساهمة عنصر رأس المال.

- نسبة إنتاجية رأسمال إلى حجم الناتج: $\frac{PMK.K}{Y}$.
- نسبة إنتاجية العمل إلى حجم الناتج: $\frac{PML.L}{Y}$.
- معدل التغير في الناتج: $\frac{\Delta Y}{Y}$.
- معدل التغير في رأسمال: $\frac{\Delta K}{K}$.
- معدل التغير في العمل: $\frac{\Delta L}{L}$.

حيث :

- a: نسبة إنتاجية رأس المال إلى الناتج؛
- $(1-a)$: نسبة إنتاجية عنصر العمل إلى الناتج.

3 **عنصر التكنولوجيا**

حتى الآن في تحليلنا لمصادر النمو الإقتصادي كنا نفترض أن دالة الإنتاج لا تتغير مع مرور الوقت، ولكن في الواقع ومع إعتبار عنصر التقدم التكنولوجي فإن دالة الإنتاج تتغير وبالتالي الكمية المعطاة من كل عامل من عوامل الإنتاج، وأصبح من الممكن أن ننتج أكثر من السابق ،حيث يظهر تأثير التقدم التكنولوجي في التحليل بفضل معادلة الإنتاج التالية: [1]

$$Y = AF(K,L)$$

- A: يمثل مستوى التكنولوجيا.

حيث أن الناتج لا يرتفع لمجرد إرتفاع حجم عنصر العمل وعنصر رأس المال فقط ولكن نتيجة لتحسن "الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج".

وبشمل عامل التقدم التكنولوجي يصبح معدل النمو الإقتصادي على الشكل التالي: [2]

إن معدل النمو الكلي هو مجموع مساهمة كل عامل الإنتاج :

- $a\frac{\Delta K}{K}$: مساهمة عامل رأس المال؛
- $(1-a)\frac{\Delta L}{L}$: مساهمة العمل؛
- $\frac{\Delta A}{A}$: مساهمة عامل التكنولوجيا.

وهو ما يعرف بالإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج[1].

[1]– عدة أسماء، مرجع سابق، ص 69 .

[2]- Gregoy .N.Mankiw، OP.Ci، PP 273-274 .

الفرع الثاني: الموارد الطبيعية

بالنسبة للنمو الإقتصادي، فإن وفرة الموارد الطبيعية هو أمر ضروري ومهم وخصوصا في المرحل الأولية للنمو، إذا تم إستغلالها بشكل مناسب، فأي بلد يعاني من نقص في الموارد الطبيعية، قد لا يكون في وضعية تمكنه من النمو والتطور بسرعة، ولكن بالرغم من أهمية الموارد الطبيعية، إلا أنها لا تمثل شرطا كافيا لحدوث النمو الإقتصادي، فمثلا : من بين أهم أسباب تخلف الدول النامية، هو وجود العديد من الموارد الطبيعية غير المستخدمة أي عاطلة عن العمل، أو تعاني من سوء الإستغلال، وهذا راجع إلى نقص أو غياب التقدم التكنولوجي[2].

الفرع الثالث: الموارد البشرية

تحتل مكانة هامة من بين محددات النمو الإقتصادية، فهي تعني القدرات، المواهب، المهارات والمعارف لدى الأفراد والتي تدخل كمستلزم في عملية الإنتاجية وبالتالي فهي تلعب دورا مهما جدا في عملية التنمية، وتتوزع الموارد البشرية بين مجموعتين هما:[3]

1 -**مجموعة عرض العمل**

والتي تتضمن إعداد العاملين ويطلق عليها العمل المادي ،حيث أن زيادة العاملين تساهم في النمو، إلا أنه مع تقدم التنمية فإن مساهمة العاملين تنخفض مقابل إرتفاع مساهمة التعليم، المهارات، رأس المال والتكنولوجيا، وإن مساهمة العمل المادي في النمو تزداد مع تحسن المستوى الصحي والتغذية.

2 -**مجموعة أخرى تعمل على تنظيم تشغيل العمل**

وهؤلاء هم المدراء والمنظمون، ويطلق عليها القدرات الإدارية، فالإدارة تساهم في النمو من خلال الوظائف المختلفة التي يقوم بها المدير، وقد منح (Schumeter) في نظريته للنمو الإقتصادي دورا رئيسيا ومتميزا للمنظم (وهو دور الإبتكار والتجديد)، وذلك لكي يدرك الفرص لتحقيق وسائل وطرق جديدة للإنتاج ،وكذا إنتاج منتجات جديدة وفي كل النشاطات فإن المنظم يتحمل المخاطر.

المطلب الثالث: نظريات وإستراتيجيات النمو الإقتصادي

إن الكتابات بخصوص النمو الإقتصادي القديمة قدم الإقتصاد، وقد ظهرت نظريات عديدة ومختلفة في مجال النمو الإقتصادي، وسنتعرض في هذا المطلب إلى نظريات النمو الإقتصادي كفرع أول وإلى إستراتيجيات النمو الإقتصادي كفرع ثاني.

---

[1]- Jean Claude PRAGER، **Le politique economiqne aujourd' hui**، Ellipses edition، 2002، P 118.

[2]– معط الله آمال، مرجع سابق، ص 120.

[3]– معط الله آمال، مرجع سابق، ص 121.

الفرع الأول: نظريات النمو الاقتصادي

ثمة الكثير من المدارس الفكرية التي تعرضت للنمو الإقتصادي، وحاولت تقديم إطار نظري شامل تستطيع كافة الدول إتباعه للوصول إلى مستويات مقبولة من الأداء الإقتصادي، والخروج من دائرة التخلف والركود الذي ميّز الكثير منها، حيث كل نقائص نظرية كانت نقطة إنطلاق نظرية أخرى.

1 -**النظرية الكلاسيكية**

بالرغم من إختلاف وجهات نظر الكلاسيكيين المتعلقة بتحليل التقدم الإقتصادي، وتباين طرق التحليل تبعا للمدة الزمنية التي ظهروا فيها والأوضاع التي ميزتها، إلا أن آراءهم تقاربت فيما يتعلق بالنمو الإقتصادي وطريقة تحقيقه، حيث أن نظرية التوزيع استحوذت على الجزء الأكبر من تحليلاتهم وعلاقتها بالنمو، مما جعلهم يبحثون عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل الوطني، معتمدين على التحليل الإقتصادي الجزئي.[1]

وقد تركزت نظريتهم في الأفكار التالية[2]:

- ✓ الإنتاج دالة لعدد من العوامل وهي الأرض، العمل، رأس المال والتقدم التكنولوجي، وكل تغير في الإنتاج يحدث بتغير أحد العوامل أو كلها، وأن الأراضي الزراعية العنصر الوحيد الثابت في النموذج الذي يحكمه قانون تناقص الغلة المرهون بثبات الفن الإنتاجي ورأس المال المستخدم ؛
- ✓ إن القوى التي الدافعة للنمو الإقتصادي تتمثل في الفن الإنتاجي وعلى الأرباح التي تعتبر مصدر عملية تكوين رأس المال الذي يؤدي إلى التقدم التكنولوجي، كما أن التراكم الرأسمالي يؤدي إلى تزايد حجم السكان؛
- ✓ إن العلاقة السببية بين التراكم الرأسمالي وحجم السكان تؤدي إلى تناقص الغلة في الزراعة (ارتفاع تكلفة المنتجات الزراعية) ارتفاع حصة الأجور في الدخل الكلي مما يعوق ارتفاع حصة الأرباح فيؤدي ذلك إلى تباطؤ تكوين رأس المال، مما يدفع بالرأسماليين بتجميد الأجور عند حد الكفاف؛
- ✓ ثبات الفن الإنتاجي والمعرفة الفنية عبر الزمن، مما يجعله متغيرا لا يؤثر في عملية النمو، وهو بخلاف النظرات المعاصرة التي جعلته عاملا مؤثرا ؛
- ✓ الحاجة إلى العوامل الإجتماعية والمؤسسية المواتية للنمو، وهي تشمل تنظيم إجتماعي إداري وحكومة مستقرة، ومؤسسات تمويلية منظمة، ونظام شرعي قانوني، أوضاع إجتماعية مناسبة، وضرورة توسيع حجم السوق مع عدم تدخل الدولة في نشاطاته.

[1]- كبدي سيدي أحمد، مرجع سابق، ص 27.

[2]- بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات و السياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص ص20-22.

2 -النموذج الكينزي للنمو[1]

في الوقت الذي أقر فيه (Schumpeter) أن هناك موجات مد وجزر في النمو الإقتصادي، (حيث كل موجة تكون مصحوبة بالرواج، وعندما تنتهي يعود الإقتصاد إلى حالة السكون، حيث يبدأ فيها المنظمون في البحث عن الابتكارات الجديدة مما يؤدي إلى زيادة المنافسة التي تؤدي إلى التطور والإزدهار مرة أخرى) جاءت الأزمة الاقتصادية العالمية لتثبت قصور النظريات السابقة، فظهر التحليل الكينزي مخالفا للكثير من الآراء والتحاليل التي سبقته، خصوصا ما تعلق منها بحالة التوازن والإستقرار الإقتصادي.

يوضح النموذج الكينزي إحتمال حدوث التوازن الإقتصادي عند مستوى أقل من مستوى الإستخدام الكامل، والذي يتحدد من خلال الطلب الكلي، كما أن المشكلات التي تتخلل النظام الرأسمالي لا تكمن في جانب العرض بل هي بسبب عدم كفاية الطلب الفعال، وحيث أن الإستثمار هو دالة لسعر الفائدة، وأن الإدخار هو دالة للدخل، فإن التوازن في الإنتاج والدخل يحدث عندما يتساوى الإستثمار المخطط مع الإدخار المخطط، وحيث أن أساس تكون الدخل الوطني في المدى القصير هو إتحاد الإستثمارات الإنتاجية وغير الإنتاجية الخاصة والحكومية، وهي العامل الرئيسي المضاد للأزمات، والمؤشر الرئيسي في توسيع الطاقة الإنتاجية، ورفع معدلات النمو في المدى الطويل.

وإذا كان الدخل عبارة عن قيمة الناتج الكلي، فإن أي زيادة مستهدفة فيه لا تتحقق إلا بزيادة قيمة الإنتاج الذي لا يتحقق إلا بزيادة الإستثمار العيني، وزيادة الطاقة الإنتاجية اللازمة لتحقيق توسع في قيمة وكمية الإنتاج الكلي، ولهذا وضع (Keynes) التسلسل المنطقي التالي لعملية النمو الاقتصادي للبلدان المتقدمة[2]:

- ✓ يقوم المصنع بإنتاج كمية من الإنتاج تعادل قيمة معينة من الوحدات النقدية، وعند بيعها يدفع المصنع تكاليف الإنتاج في شكل أجور وريع وفائدة، والتي تمثل إيرادات للأفراد مثلما يمثل الربح دخلا لملاك المصنع، فإنه لابد أن تتساوى قيمة الإنتاج مع قيمة الدخول المتولدة من هذه العملية؛
- ✓ لهذا، فإنه حتى تبيع جميع المصانع كل ما أنتج يجب أن ينفق الأفراد كل ما حصلوا عليه من دخول لتحافظ الأرباح على مستوياتها العالية، مما يولد لدى المصانع الرغبة في إنتاج نفس الكمية أو أكثر في الفترة التالية، وحيث أن النقود التي تتدفق من رجال الأعمال إلى أفراد المجتمع في شكل أجور وريع وفائدة وأرباح، تعود لتتدفق في تيار عكسي مرة أخرى إلى رجال الأعمال عندما يشتري الأفراد السلع والخدمات منهم، مما يضمن تتابع واستمرار المراحل.

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص 25.

[2]- محمد عزت غزلان، **إقتصاديات النقود و المصارف**، دار النهضة العربية، لبنان، طبعة1، 2002، ص188.

- ✓ غير أن ذلك لا يحدث بشكل آلي، فالأفراد قد لا ينفقون كل دخلهم بل يدخرون نسبة منه (عادة في البنوك)، ولذلك يحدث تراجع في تيار الإنفاق، أو يتم إنفاق جزء منه على السلع الأجنبية (الواردات) وليس على السلع المحلية، كما يدفع بعض الأفراد جزءا من دخلهم إلى الحكومة في شكل ضرائب، وكلاهما أيضا يشكل تراجعا في تيار الإنفاق؛
- ✓ إن هذه التسريبات (الادخار،الواردات،الضرائب) يمكن أن يقابلها ثلاثة تيارات عكسية تمثل حقنا لتيار الإنفاق، مثل الصادرات التي يطلبها الأجانب على السلع الوطنية، والإنفاق الحكومي الممولة من الضرائب المحصلة سابقا، والاقتراض من البنوك لزيادة رأس مال المنشآت لتمويل الاستثمار في سلع رأس المال .وبالتالي فإن تساوي التيارات الثلاثة للتسربا ولحقن يكون عندها الإنفاق يساوي قيمة الإنتاج، ومع افتراض أن التركيب الهيكلي لكل الأسعار النسبية يوزع الطلب على الصناعات المختلفة لدرجة أن الطلب والعرض في كل صناعة متساوية فان ذلك يعني أن كل ما ينتج يباع ومن ثم يسود الرخاء في المجتمع، وفي هذه الحالة وبتوفر السلع والخدمات فإن تخلف الطلب الكلي هو السبب في حدوث الأزمة، مما يدفع بالمنظمين ورجال الأعمال إلى الإحجام عن التوسع في حجم النشاط إلا بتزايد الطلب لزيادة تشغيل الموارد العاطلة؛
- ✓ وأخيرا، يتم توازن الاقتصاد الوطني بتوازن الطلب الكلي مع العرض الكلي بغض النظر عن حجم الموارد المشغلة مع وجود البطالة، أي عند مستوى التشغيل الناقص وليس الكامل، مما يحقق النمو الاقتصادي إحدى مراحله في الدول الرأسمالية.

إن ظهور النموذج الكينزي في النمو الإقتصادي كان يخص المجتمعات الرأسمالية، غير أن الإقتصاديات المتخلفة تستلزم تحليلا خاصا نظرا لبعض الخصائص والمشاكل التي تميزها والتي تختلف تماما عما اشترطه (Keynes) في نموذجه؛ مما يعني ضرورة تعديله على مثل تلك الدول.

3 – النظرية الكلاسيكية الجديدة

بينما اعتمدت المدرسة الكلاسيكية على قانون (Say) لتحليل النمو الإقتصادي، فإن العديد من الإقتصاديين المكونين للمدرسة الجديدة أمثال (A.Marshall, Walras, Menger, Jevons) اهتموا عوضا عن ذلك بالمنفعة الحدية في تحديد أثمان عوامل الإنتاج، حيث تتم عملية تكوين رأس المال من خلال إحلاله محل العمل وبمعزل عن نظرية السكان، اعتمادا على الادخار، الذي يعتمد بدوره على سعر الفائدة ومستوى الدخل، في حين يتحدد الإستثمار بسعر الفائدة بعلاقة عكسية وبالإنتاجية الحدية لرأس المال، كما يلعب السكان والتكنولوجيا والتجارة الدولية دورا مشجعا في توسع الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي والذي يتضمن ثلاث أفكار: [1]

[1]– مدحت القريشي، **التنمية الإقتصادية**، دار وائل للنشر، طبعة الأولى، عمان، 2007، ص 68.

- ✓ يتحدد معدل نمو الإنتاج في المدى الطويل بمعدل نمو قوة العمل وإنتاجيته والمحددة خارج النموذج، كما أن معدل النمو مستقل عن معدل الإدخار والإستثمار، فكل ارتفاع في هذا الأخير سيتم تعويضه إما بالمعدل الأعلى لنسبة رأس المال إلى الناتج، أو بالمعدل المنخفض (الأدنى) لإنتاجية رأس المال، بفرضية تناقص عوائد رأس المال.
- ✓ معدل نمو دخل الفرد يتغير إيجابا مع معدل الإستثمار والإدخار وسلبا مع معدل نمو السكان.
- ✓ هناك علاقة سالبة لدى بلدان العالم بين وبسبب تفضيلات الادخار(دالة الإستهلاك) والتكنولوجيا (دالة الإنتاج)، بحيث أن البلدان الفقيرة التي تملك كميات قليلة من رأس المال تنمو أسرع من البلدان الغنية التي تملك كميات كبيرة منه، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تقارب معدلات دخل الفرد ومستويات المعيشة فيما بين بلدان العالم المختلفة.

ومن ناحية ثانية تجمع النظرية النيوكلاسيكية (A.Marshall, J.Clarck, K.Wicksell) أنه يمكن حدوث إستمرارية النمو بدون حدوث ركود وذلك لأن النمو الاقتصادي[1]:

- ✓ عملية مترابطة ومتكاملة ومتوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل، يؤدي فيها نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو(الوفرات الخارجية)، ويؤدي نمو الناتج الوطني إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح؛
- ✓ يعتمد على القدر المتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع، فبينما يرتبط حجم القوى العاملة بالتغيرات السكانية وبحجم الموارد، فإن سعر الفائدة يلعب دور الموجه لرؤوس الأموال من خلال استقطاب مدخرات السكان وتوجيهها نحو الاستثمار مما يجعل النمو محصلة التفاعل بين التراكم الرأسمالي والنمو السكاني، في الوقت الذي يقوم فيه المنظم باستغلال التطور التكنولوجي بكيفية لا تسمح بحدوث الجمود في العملية التطويرية وذلك بالتجديد والابتكار؛
- ✓ النمو الاقتصادي كالنمو العضوي لا يتحقق فجأة وإنما تدريجيا، فيحدث أولا على المستوى الجزئي وبتأثير متبادل مع المشاريع الأخرى، الأمر الذي يتطلب التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة، وذلك في سبيل تحسين معدل التبادل الدولي في صالح البلد؛
- ✓ يعتبر(Schumpeter) من أبرز الكلاسيكيين الجدد الذين اهتموا بحقل النمو الاقتصادي، حيث اعتبر اتجاه النمو غير مستمر، وإنما يصل بسرعة إلى حدوده بسبب وجود بيئة غير مناسبة للاستثمار الابتكاري، كما أن للعوامل التنظيمية والفنية دورا مهما في عملية النمو، حيث يؤدي خلق منتج جديد وإجراء التحسينات المستمرة عليه إلى التنمية، وبالتالي فالنمو الاقتصادي هو عملية تحدث مرة واحدة تبعا لظهور اختراعات وابتكارات جديدة تدخل في الميدان التجاري على شكل استثمارات جديدة تؤدي فجأة إلى زيادة ملموسة في الدخل الوطني؛

[1]– صلاح الدين نامق، **قادة الفكر الاقتصادي**، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1986، ص. 52 .

- ✓ تتضمن نظرية النمو حسب (Schumpeter) ثلاثة عناصر وهي؛ الابتكار والمنظم والائتمان المصرفي، وذلك لأن الاستثمار في الابتكار تمول عن طريق الجهاز المصرفي وليس من الادخار، ما يؤدي إلى زيادة عدد المنظمين، مما يرفع حصة الأرباح عن الأجور في الدخل، بسبب التغيرات الديناميكية الناتجة عن الابتكار الذي يولد الرغبة لدى المنظم ليحصل على أعلى الأرباح بتجديده المنتج والابتكارات، فيساهم في عملية النمو التي تحدث بسبب وجود نوعان من الاستثمارات، أحدهما محفز وتابع لحجم النشاط الاقتصادي ويتحدد بالربح والفائدة وحجم رأس المال القائم، وبالتالي فهو يتحدد على أساس الموازنة بين الإيراد الحدي لإنتاجية رأس المال والفائدة المفروضة للحصول عليه، أ وما الآخر يحدث تلقائيا وهو المحدد الأساسي لعملية النمو في الأجل الطويل ولا يرتبط بالتغيرات في النشاط الاقتصادي وإنما يحدده الابتكار والتجديد؛
- ✓ انتقدت نظرية النمو لـ(Schumpeter) لكونها يجب تستند على مجموع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وليس فقط على الابتكارات، التي اعتبرها من مهام المبتكر وحده، في حين هي في الوقت الحالي من مهام المؤسسات ذاتها التي أصبحت تنفق على البحث والتطوير، وأن الائتمان المصرفي لا يكفي وحده لتمويل الاستثمارات، بل يمكن تمويلها بالعجز إذا لم تكفي الإدخارات والاستثمارات الحقيقية، أو بواسطة أدوات السوق المالي من أسهم وسندات وغيرها، كما أنه لا تتوفر الكثير من البلدان النامية على المنظمين الذين تعتمد عليهم نظريته في النمو، إضافة إلى أن الابتكارات وحدها لا تقود في الأجل الطويل إلى التنمية بل تحتاج إلى توليفة متنوعة من العوامل مثل الهياكل التنظيمية والإدارية والعمل الماهر والدوافع والمحفزات[1].

الفرع الثاني : إستراتيجيات النمو الإقتصادي

يمكن التمييز بين إستراتيجيات النمو الإقتصادي لدى الدول الصناعية، وإستراتيجيات النمو لدى الدول النامية وهي كالتالي:

1 -**إستراتيجيات النمو الإقتصادي لدى الدول الصناعية:** تنقسم إلى:[2]

1 1 -**إستراتيجية التصنيع التلقائي**

إن هذه الإستراتيجية تقوم على النمو التلقائي للصناعة، حيث أنه في هذه المرحلة الأولى للتنمية الصناعة تكون مرونة الطلب محفزة للقيام بإستثمارات في الصناعات الأخرى وخاصة تلك التي تنتج منتجات ذات استهلاك واسع إن هذا الأمر يؤكده ما وصلت إليه الاقتصاديات المتقدمة من تقدم وازدهار إقتصادي منذ الثورة الصناعية الأولى بدءا ببريطانيا ووصولا إلى اليابان والتي انخفضت صادراتها من

[1]- مدحت القريشي، مرجع سابق، ص ص 71-73 .

[2]- محمد عبد العزيز عجمي وعبد المؤمن بشرى أحمد، **التنمية الإقتصادية والإجتماعية ومشكلاتها**، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 1999، ص ص 288-289.

المواد الأولية من 11% في سنة 1960 إلى 3% في سنة 1981 ،في حين زادت صادرتها من 89% إلى 97% من مجموع الصادرات.

1 2 -إستراتيجية نمو لتصنيع الأساسي

تستمد هذه الإستراتيجية إلى أنه لقيام نمو إقتصادي كبير، لابد من تمكين الصناعات الثقيلة الأولية من التطوير، ومثل تلك الصناعات الهندسية ،حيث تمثل عملية التصنيع في بناء وتنمية الصناعات ذات الأحجام الكبيرة والتي تنتج العدد الهائل من الآلات والمعدات والتي تستخدمها الصناعات الأخرى.

ولا يمكن لتلقائية السوق أن تحقق نموا وإنما يجب إعداد الخطط المركزية والتي يتم فيها توزيع الإستثمارات على قطاعات الأخرى.

ووفقا لهذه الإستراتيجيات يتم خلق طاقات إنتاجية ،وذلك قبل أن يتوفر الطلب عليها ،وهذا لا يثير أي مخاوف لأن الصناعات المقاومة تستطيع إيجاد طلب على منتجاتها وذلك من خلال ما يقوم به التخطيط والتنسيق بين القطاعات.

2 -إستراتيجيات النمو الإقتصادي في الدول النامية: وتتمثل في:

2 1 -إستراتيجية تصدير المواد الأولية

انطلاقا من فكرة أن تحقيق التنمية الإقتصادية ورفع معدل النمو الإقتصادي، يكون من إتباع مبدأ الميزة النسبية قامت مجموعة من الدول النامية بالتخصص في تصدير المواد الأولية وخاصة البترول لمحاولة الرفع من الدخل الفردي ،وإحداث تغيرات في الهيكل الإقتصادي[1].

ولكن رغم تحقق للدول النامية من مداخيل هائلة بالعملة الصعبة نتيجة انتهاج هذه السياسة التصديرية للموارد الأولية، خاصة النفط إلا أنها لا تزال دون مستوى التنمية الإقتصادية، فنمو صادراتها من المواد الأولية والذي أدى بدوره إلى نمو ناتجها المحلي لم يؤدي إلى أي دفعة في قطاعاتها الإنتاجية والتصنيعية[2].

2 2 -إستراتيجية إحلال الواردات

نقصد بهذه الإستراتيجية قيام الدولة بإنشاء بعض الصناعات لتمويل السوق المحلية بالسلع المصنوعة محليا بدلا من استيرادها من الخارج ،حيث أن الهدف الأساسي لهذه السياسة ،تخفيض حجم الواردات أو منع بعضها [3].

---

[1]- دومنيك سلفادور، ترجمة عبد العظيم مصطفى، **سلسلة ملخصات شوم في الإقتصاد الدولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1993، ص 77.

[2]- نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[3]- سعيدي وصاف، **تنمية الصادرات والنمو الإقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات**، مجلة الباحث، العدد الأول، جامعة ورقلة، الجزائر، 2002، ص 17.

2 3 -إستراتيجية التصنيع من أجل التصدير

يقصد بها إقامة صناعات معينة توفر لها فرص التصدير كليا أو جزئيا لإنتاجها، وذلك من خلال إحلال الصادرات للسلع الحديثة ذات الصناعة المتقدمة بالسلع التقليدية مثل "المواد الأولية"، ويعني ذلك أن في هذه الإستراتجية يكون التركيز بشكل أساسي على التصدير للسوق الخارجية، أما التسويق في السوق المحلية أقل أهمية [1].

3 -إمكانية الدمج بين إستراتيجيتين إحلال الواردات والتصنيع من أجل التصدير

بعد أن رأينا أن إستراتيجية تشجيع الصادرات الصناعية يمكن أن تكون فعالة في تحقيق الإستقلال الإقتصادي والتخلص من التبعية وإنهاء الإعتماد على إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، إلا أن هذه الإستراتيجية انتقدت على أنها لا تمكن البلدان النامية من إيصال السلع الصناعية إلى الأسواق الدولية، لأنها تحتاج إلى مستوى عالي من الإنتاجية وتوفير المستلزمات من آلات كما تحتاج إلى الأسواق كبيرة لصادراتها والتي قد لا تتوفر للعديد من البلدان وبخلافه يتعرض البلد المعني إلى مخاطر، ولهذا فإنه من المناسب للبلدان النامية الجمع بين إحلال الواردات والتصنيع لتصدير، ويتم إتباع إمكانية الدمج لضمان نتائج كلا الإستراتيجيتين في إحداث انتعاش في النمو الإقتصادي ويكون ذلك عن طريق إقامة وإستحداث فروع تصديرية لبعض الصناعات التحويلية، وذلك لفك الخناق عن السوق المحلية وتوسيعها وتطوير صناعات ذات طابع إحلالي لتصبح فيما بعد ذات طابع تصديري [2] .

المبحث الثالث: دور سياسات الدعم الحكومي المقاولاتي في تحفيز النمو الإقتصادي

وبعد أن تطرقنا إلى الدعم المقاولاتي والنمو الإقتصادي في المبحثين السابقين سيتم التعرض في هذا المبحث إلى دور سياسات الدعم الحكومي المقاولاتي في تحفيز النمو الإقتصادي، وهذا من خلال تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب، المطلب الأول دور سياسات الدعم في بروز وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (تجارب دولية)، والمطلب الثاني سيتطرق إلى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما المطلب الثالث سيتعرض إلى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الإقتصادي.

المطلب الأول: دور سياسات الدعم في بروز وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (تجارب دولية)

جل المؤسسات الإنتاجية الكبيرة اليوم والتي أصبحت مؤسسات عابرة للقارات كانت في بداية مراحلها عبارة عن مؤسسات صغيرة في صيغة ما، يصطلح عليها (المانيفاكتورة) في بداية تشكيل النظام الرأسمالي خلال القرنين 18 و19، غير أن بعض الكتابات تشير إلى أن المؤسسات الصغيرة نشأت في الصين في أواخر أربعينات القرن الماضي، وفي أوائل خمسينات في الولايات المتحدة الأمريكية، ومنتصف ستينات في اليابان، وحظيت برعاية الحكومات والمنظمات المحلية من خلال، إصدار

[1]- نفس المرجع السابق، ص ص 40-41.

[2]- مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 53.

التشريعات التي حققت لها الإستمرارية والحماية والنمو والتطور، وذلك بإنشاء المؤسسات والأجهزة التي تقوم برعايتها ومساعدتها على تسويق منتجاتها وحمايتها من التغيرات المفاجئة في أسعار عوامل الإنتاج وذلك بتقديم الإعانات والقروض [1]، من أبرز التجارب الدولية للدعم الحكومي المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر منها:

الفرع الأول: التجربة اليابانية

يشتهر المجتمع الياباني بتقديسه للعمل بالإضافة إلى الدقة والإلتزام في وضع خطط العمل، الأمر الذي إنعكس على نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأكبر دليل على مدى إهتمام اليابان بالمؤسسات الصغيرة هو القانون الأساسي رقم 145 الصادر سنة 1963، الذي صيغت في ظله السياسات التي أعطت الأولوية لحل المشكلات المالية وتخفيف القيود الإنتاجية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتكون هذا القانون من عدة بنود أهمها:[2]

- ✓ دور الحكومة والهيئات المحلية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ دعم الإبتكار من خلال البحث العلمي والتشجيع على إبتكار منتجات وخدمات جديدة؛
- ✓ العمل على تشجيع الأفراد لإنشاء مؤسسات جديدة وتوفير التدريب اللازم لبداية صحيحة؛
- ✓ توفير الموارد اللازمة للعملية الإنتاجية؛
- ✓ دعم العمالة وحماية حقوقهم بالإضافة إلى توفير التدريب لهم؛
- ✓ إنشاء مجلس خاص بوضع السياسات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك تحت إشراف وزارات الاقتصاد، الصناعة والتجارة.

1 -**سياسة الحكومة اليابانية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تتمثل في ما يلي :

1 ǂ -**تسهيل الحصول على التمويل**

حيث تعددت مصادر التمويل ويمكن ذكر ما يلي : [3]

- ✓ **البنوك التجارية:** يقوم بتمويل جزء كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق القروض؛
- ✓ **هيئات التمويل الحكومية:** تمنح القروض لهذا النوع من المؤسسات ولديها فروع منتشرة في مختلف مناطق البلاد؛

---

[1]- عبد القادر رقراق، **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الإقتصادية الراهنة -دراسة حالة الجزائر-**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية فرع إقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2010، ص 51.

[2]- ضو نصر وعلي العبسي، **التجارب الدولية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، 05-06 ماي 2013، ص 6.

[3]- محمد راتول وبن دوايدية، **بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -الدروس المستفادة-**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 18-17 أفريل 2006، ص 178.

- ✓ نظام القروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم به Credit guara tee Corpotation وهي تملك 52 فرع منتشرة في أنحاء متفرقة من اليابان.

وهناك مؤسسات تمويلية أخرى مخصصة لخدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أبرزها هيئة التمويل الشعبية وهيئة التمويل الصناعات حيث تقوم هاتان الهيئتان بتنفيذ سياسات الإقراض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة الحالات الطارئة وعند الضرورة لتمكنها من مواجهة التقلبات مثل حالات الكساد والإفلاس[1].

1 2 -التسيير والتسويق

هناك برامج إدارية تهدف إلى تحسين مجالات التسيير وتقديم التكنولوجيا الحديثة في هذا المجال، وتقديم خدمات إرشادية تتعلق بالإدارة والتمويل والضرائب وقوانين العمل[2].

1 3 -توفير البنيان المؤسس بأشكاله التنظيمية المختلفة

تحقيقا لغرض التنمية قامت الحكومة اليابانية العديدة من المؤسسات والهيئات التي من شأنها تنمية الصناعات الصغيرة منها :[3]

- ✓ **إنشاء هيئة المؤسسات الصغيرة سنة 1948:** وهي هيئة تابعة لوزارة الصناعة والتجارة الدولة وتختص بتخطيط وتنفيذ السياسات اللازمة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ **وكالة تنمية المؤسسات الصغيرة 1967:** وتقوم بالمساعدة على تحديث المنشأت الصغيرة في مجال التمويل، التدريب، وتطوير التكنولوجيا المستخدمة.

1 4 -سياسة الإعفاء من الضرائب

وتتمثل أهم هذه الإجراءات في ما يلي :[4]

- ✓ الإعفاء من ضريبة العمل، ضريبة العقارات؛
- ✓ تخفيضات على ضريبة الدخل، والضرائب على الأرباح غير الموزعة؛
- ✓ نظام ضريبي يشجع على الإستثمار في إدخال التكنولوجيا الحديثة؛
- ✓ نظام ضريبي يشجع عل إقامة الصناعات الصغيرة في المناطق النائية.

1 5 -توفير الأدوات اللازمة لمواكبة التطور التكنولوجي

تقوم الدولة بشكل أساسي بتسهيل الحصول على الموارد اللازمة من معلومات وموارد بشرية مدربة وتكنولوجيا حديثة تساعد على تطوير ودعم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تنسيق الجهود[1].

---

[1]- ضو نصر وعلي العبسي، مرجع سابق ، ص5.

[2]- محمد راتول وبن داويدية وهيبة، مرجع سابق، ص 178.

[3]- ضو نصر وعلي العبسي، مرجع سابق، ص5.

[4]- محمد راتول وبن داويدية وهيبة، مرجع سابق، ص 178.

1 6 -الحماية من الإفلاس

سياسة تقوم بها مجموعة من المؤسسات المالية والتأمين، ويمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الانضمام لهذه الخدمة عن طريق مساهمتها بقسط تأميني يدفع شهريا، في حالة إفلاس المؤسسات يتم تسديد ديونها مع المؤسسات الصغيرة الأخرى حتى لا يكون إفلاسها سبب لإفلاس مؤسسات أخرى[2].

2 -تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الياباني

اليابان بإعتبارها قوة إقتصادية ضخمة بنت نهضتها الصناعية معتمدة بالدرجة الأولى على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بإعتبار أن المؤسسات الكبيرة ماهي إلا تجمع للمؤسسات الصغيرة التي تتكامل فيما بينها، بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب إحصائيات سنة 2003 ما يقارب 4.6 مليون مؤسسة بما يعادل 99.7% من مجموع المؤسسات،[3] وهي تشغل حوالي 71% من اليد العاملة[4].

الفرع الثاني: التجربة الهندية

وجدت الهند في الصناعات الصغيرة غايتها لدعم التنمية إجتماعيا وإقتصاديا وذلك لقدرتها عل تنمية الصناعة والصادرات الوطنية لذا إهتمت الحكومة بوضع السياسات اللازمة وتوفير التسهيلات والموارد التي تحتاج إليها مؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من أجل توفير البيئة الملائمة لها.

1 -السياسات الحكومية وخطط تقديم الدعم والتسهيلات

لقد أولت الحكومة الهندية عناية كبيرة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بإتباع إجراءات وتدابير ترقوية وتشجيعية يتمثل أبرزها في ما يلي:[5]

- ✓ إنشاء جهاز وطني للصناعات الصغيرة والمتوسطة بهدف إعداد وتنفيذ السياسة القومية في مجال التنمية وتعظيم دور هذه الصناعات؛
- ✓ وضع نظام للإعفاءات الضريبية على أنشطة مؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتدرج عكسيا مع قيمة رأس المال المستثمر؛
- ✓ وجود نوع من التكامل وتضافر الجهود بين المؤسسات الصغيرة والكبيرة بإلزام من الحكومة بتقديم كافة المعلومات المتاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ **الحماية:** حيث أصدرت الحكومة قرار بتخصيص 80 سلعة إستهلاكية تقوم بإنتاجها الصناعات الصغيرة والمتوسطة فقط، ومن ثم ضمنت لها المنافسة من كيانات أكبر منها؛

---

[1]- ضو نصر وعلي العبسي، مرجع سابق، ص 5.

[2]- نفس المرجع السابق، ص 6.

[3]- عبد القادر رقراق، مرجع سابق، ص 62.

[4]- ضو نصر وعلي العبسي، مرجع سابق، ص 4.

[5]- حكيم بوحرب، **دور السوق المالي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية فرع نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الإقتصادي والتسير، جامعة سعد حلب، البليدة، الجزائر، 2008، ص 111.

- ✓ **التمويل:** بمعنى السماح لتلك المنشأت بالحصول على القروض بنسب فائدة منخفضة للغاية تلبية حاجياتها التمويلية وتوفير السيولة اللازمة لها وبآجال مختلفة؛
- ✓ توفير البنية الأساسية لتلك المؤسسات وفي مقدمتها التدريب وتطوير مهارات الإدارة والتكنولوجيا فضلا عن المساعدة في التسويق؛
- ✓ تمتع هذه المؤسسات بجملة من المزايا ككراء الأرض بأسعار منخفضة والتسهيل في إجراءات ربط القنوات الضرورية بالماء والكهرباء؛
- ✓ تسهيل إجراءات الحصول على الموارد الأولية المستوردة وغير المستوردة التي تدخل بطريقة مباشرة في العملية الإنتاجية.

2 -**تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الهندي**

تتبع القوة الدافعة لهذه القطاع من قدرته الكبيرة على خلق فرص العمل، فبالإضافة إلى التنويع في الصناعات وتشجيع العمل الحر، ومن خلال السياسات المسطرة من طرف الدولة للنهوض بهذه المؤسسات فقد إنتقل عددها من 80000 وحدة في نهاية الأربعينات إلى 3.3 مليون وحدة سنة 2001، تشارك بنسبة 30% في الناتج المحلي الإجمالي للهند، كما تساهم هذه المؤسسات بنسبة 36% من الصادرات، وتمثل 95% من المؤسسات العائلة في القطاع الصناعي، ويعمل فيها 18 مليون عامل [1]، كما أن معدل النمو السنوي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 11.3% سنويا وهو معدل يتجاوز كثيرا ما يحققه قطاع المؤسسات الصناعات الثقيلة[2].

الفرع الثالث: التجربة المغربية

تلعب قطاع مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المغرب الدور الحيوي الأساسي في التنمية الإقتصادية، غير أنه يعاني من مشاكل وعراقيل واقفة في وجه تنميتها وترقيتها، وللحد من هذه المشاكل قامت السلطات المغربية بمجموعة من الإجراءات أهمها ميثاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويضمن هذا الميثاق المجموعة من الإصلاحات جوهرية للقطاع، والتي تجسد السياسة التي تنتجها السلطات لتأهيل وإنتعاش مؤسسات لصغيرة والمتوسطة.

1 -**سياسات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** وذلك من خلال ما يلي: [3]

1 ـ 1 -**الإطار المؤسساتي**

بهدف التطبيق الناجح للتدابير التي سنتها السلطات العمومية لفائدة مؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم إنشاء جهازين رئيسيين:

[1]- ضو نصر وعلي العبسي، مرجع سابق، ص 7.

[2]- عبد القادر رقراق، مرجع سابق، ص 68.

[3]- نفس المرجع السابق، ص ص 83-87.

- ✓ **الوكالة الوطنية لإنعاش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** مهمة هذه الوكالة النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك عن طريق تقديم مساعدات تقنية تخص برامج دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم خدمات في شتى المجالات (الخبرة، الإعلام، التكوين، دخول أسواق جديدة، الحصول على تكنولوجيا جديدة)؛
- ✓ **تأسيس جمعيات تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** وتتولى هذه الجمعيات مصاحبة أصحاب المؤسسات إبتداءا من مرحلة الإنشاء والإنطلاق إلى التطوير وذلك من خلال توفير المساعدات التقنية والإرشادية والتموين، ووضع في متناول هذه المؤسسات الوسائل الكفيلة بتمويلها، وكذا الوسائل الكفيلة بإعداد الأراضي والمحلات المهنية، وإنشاء مشاتل للمقاولة ومجمعات تكنولوجية؛

1 2 -التدبير التحفيزية

يمكن التمييز بين صنفين رئيسيين :

- ✓ التدابير التي تتعلق بالمساعدات المقدمة مباشرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتمثل في تسهيل الحصول على الأراضي والمحلات المخصصة لهذه المؤسسات من خلال إنشاء صندوق لتمويل وتفعيل هذه التدبير؛
- ✓ تدابير خاصة ببعض الإمتيازات التي تستفيد منها هذه المؤسسات بصورة غير مباشرة وتتمثل في تدابير جبائية.

1 3 -دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بهدف التغلب على المشكلة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم إنشاء مجموعة من الهيئات منها:

- ✓ **الصناديق الجماعية للإستثمار ورأس المال؛**
- ✓ **شركات الإستثمار في رأس المال** : يكون الغرض منها تدبير محفظة سندات تتألف في حدود وحصة تتجاوز نصف مجموع أصولها من القيم المنقولة في شكل مساهمات في رأس مال شركات رؤوس الأموال تتمتع بصفة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ **شركات التمويل الجهوية:** تمنح قروضا لتمويل حاجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الإستثمار والإستغلال؛
- ✓ **هيئات الإئتمان التعاضدي والتعاوني:** وتقوم لفائدة أعضائها وحدهم بنشاط مؤسسة الإئتمان؛
- ✓ **هيئات رأس المال المخاطرة؛**
- ✓ **صندوق ضمان القروض الممنوحة عند إنشاء المؤسسات** : ويستفيد من هذا النظام المقاولون الشباب بصفة فردية أو الشركات أو التعاونيات التي يؤسسونها.

1 4 -تحسين البنيات التحتية الأساسية للاستقبال والبنيات التكنولوجيا

وذلك بإنشاء العديد من المناطق الصناعية عبر تراب الوطن وتبني مبدأ إشتراك القطاع الخاص في إنجاز المناطق الصناعية المتطورة، هذا بالإضافة إلى تكفل السلطات العمومية بتوفير الأراضي وإيصال التجهيزات الأولية إلى هذه الأراضي سواءا من الطاقة الكهربائية، المياه، الموصلات السلكية واللاسلكية مساعدة بذلك على تخفيض تكلفة الإنجاز.

1 5 -دعم القدرة التنافسية

قامت السلطات في هذا السياق بمجموعة من الإجراءات من بينها :

- ✓ توعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية نظام الجودة والحصول على شهادة المطابقة للمواصفات؛
- ✓ تقوية نظام مراقبة الجودة.

1 6 -تجهيز الصادرات

كانت كل الجهود تصب على إصلاح نظام تحفيز الصادرات وإعداد برنامج طويل المدى لتكثيف مشاركة المغرب في مختلف التظاهرات الإقتصادية بالخارج، وكذلك متابعة تبسيط الإجراءات المرتبطة بالتجارة الخارجية، وقد ترجمت أهم الجهود في ما يلي :

- ✓ الإنخراط في الإقتصاد العالمي وذلك بإنضمامه إلى OMC في أفريل 1994؛
- ✓ التوقيع على إتفاقيات شراكة مع الإتحاد الأوربي في فيفري 1996 لتدخل حيز التنفيذ سنة 2000؛
- ✓ إنشاء الوكالة الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جوان 2003 لتوجيه وقيادة برنامج تحسين التنافيسة للمؤسسات في مجال الإستشارة والمساعدة التقنية، وحتى جوان 2004 إستفادت 275 مؤسسة صناعية من عمليات التشخيص 220 منها من عمليات التأهيل و 132 مؤسسة إستفادت من العمليتين معا (التشخيص والتأهيل).

2 -تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد المغربي

تمثل هذه المؤسسات أساس النسيج الصناعي في المغرب إذ إنتقل عدد المؤسسات من 60000 إلى 76000 من سنة 1998 إلى سنة 1999، 92.1 من مجموع المؤسسات تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 2003 عدد المؤسسات هو 121423، وحققت في سنة 1999 إنتاجا صناعيا يقدر بـ36.5 مليار درهم أي حوالي 42% من الإنتاج الصناعي الإجمالي، وقد بلغت القيم المضافة التي تفرزها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من 17 مليار درهم أي بنسبة 32% من مجموع المنتوج

الصناعي الداخلي الخام، وبلغت الإستثمارات في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 04 مليارات درهم بنسبة 40% من مجموع الإستثمارات[1].

المطلب الثاني: الأهمية الإقتصادية والإجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة أحد أكبر القطاعات المهيمنة على اقتصاديات العديد من دول العالم والمشجعة على التقدم، وهذا ما دعاء غالبية الدول إلي التوجه نحو دعم وتنمية هذا القطاع الحيوي وذلك راجع إلي المكاسب الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة التي حققتها وتحققها المجتمعات، ففي الدول المتقدمة نجد أن المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة تكتسب أهميتها من خلال قدرتها على التجديد والابتكار، وكذلك تحسين فاعلية المؤسسات الكبيرة، بإعادة النظر في أحجام الوحدات الإنتاجية التابعة لتلك المؤسسات، وتجزئتها إلى وحدات صغيرة ذات كفاءة أعلى ومردودية أكبر...الخ[2].

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحضى بأهمية كبيرة في الدول المتقدمة، لذلك يجب أن تكون أكثر أهمية بالنسبة للدول النامية، فبجانب مساهمتها الكبيرة في الناتج القومي فهي تعتبر السلاح الرئيسي والفعال لمواجهة مشكلات البطالة وما ينتج عنها من أثار سلبية اقتصادية واجتماعية.

ويمكن تلخيص أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية:

الفرع الأول: توفير مناصب عمل

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إتاحة فرص عمل كثيرة في الوقت الذي تعاني معظم دول العالم ولاسيما النامية منها من مشكلة البطالة. وتتمثل أهم الأسباب التي جعلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر استقطابا لليد العاملة في أنها مشروعات كثيفة العمالة، حيث تتميز بصغر رأس المال المتاح مما يجعلها تعتمد على استخدام فنون إنتاجية كثيفة العمل، هذا فضلا عن نقص الخبرة الإدارية والتنظيمية والمهارة الفنية لدى مستخدميها مما يجعلها تتجنب زيادة الكثافة الرأسمالية. كما أنها تقبل توظيف الأشخاص الذين لم يتلقوا التكوين والتدريب الذي يؤهلهم للعمل في المؤسسات الكبيرة، حيث أن أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشغلون الأقارب والأصدقاء دون اشتراط مؤهلات إدارية وعلمية معينة.

---

[1]- عمر الكتاني، **دراسة تقييمية للمقاولات الصغيرة والمتوسطة المغربية**، الملتقى الدولي حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاديات المغربية، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 25-28 ماي 2003، ص 35.

[2]- مشري محمد الناصر ، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة (دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة)**، رسالة الماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011، ص 21.

هناك إحصائيات تؤكد مدى أهمية المؤسسات الصغيرة في توفير فرص العمل وهي كما يلي:[1]

- ✓ في كندا تساهم المؤسسات الصغيرة في توفير 33 % من فرص العمل؛
- ✓ في اليابان تساهم المؤسسات الصغيرة في توفير 55.7 % من فرص العمل؛
- ✓ في غانا تساهم المؤسسات الصغيرة في توفير 85 % من فرص العمل؛
- ✓ في الهند تساهم المؤسسات الصغيرة في توفير 78 % من فرص العمل؛
- ✓ في اندونيسيا تساهم المؤسسات الصغيرة في توفير 88 % من فرص العمل؛
- ✓ في الفلبين تساهم المؤسسات الصغيرة في توفير 74% من فرص العمل؛
- ✓ في نيجيريا تساهم المؤسسات الصغيرة في توفير 74 % من فرص العمل؛
- ✓ في تنزانيا تساهم المؤسسات الصغيرة في توفير 63 % من فرص العمل؛
- ✓ في كوريا تساهم المؤسسات الصغيرة في توفير 35 % من فرص العمل.

الفرع الثاني: دعم المؤسسات الكبيرة

تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في دعم الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الكبيرة حيث تزودها بالعمالة الماهرة التي اكتسبت الخبرة في المؤسسات الصغيرة لتنتقل إلى المؤسسات الكبيرة باعتبارها تقدم أجورا أعلى ومزايا اجتماعية أفضل، وبالتالي تستفيد هذه المؤسسات من خبرات هؤلاء العمال دون تحملها لأي تكلفة لتكوينهم وتدريبهم.

بالمقابل تحقق المؤسسات الكبيرة خفضا في تكاليف الإنتاج من خلال التعاقد مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإنتاج جزء من المنتج النهائي، خاصة إذا كانت هذه الأخيرة تتسم بدرجة عالية من الكفاءة والتحكم في الجانب التكنولوجي.

الفرع الثالث: تنمية المناطق الريفية

مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرونة أكبر في اختيار أماكن توطنها لأنها تحتاج إلى قدر ضئيل من خدمات البنية التحتية وبالتالي إمكانية إقامتها في المناطق الريفية وهذا ما يساعد على توفير فرص عمل لسكان هذه المناطق وتحسين مستوى معيشتهم والتقليل من الهجرة إلى المناطق الحضرية. ولا أحد يستطيع أن يتجاهل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حل كثير من المشاكل التي تواجه المجتمع في المناطق النائية والريفية من خلال توفير الاحتياجات الضرورية لهم في كل وقت.

[1]- ناجي رزق حنا، "**المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية –الواقع والتحديات وإمكانيات التعاون**"، ورقة عمل مقدمة في مؤتمر المشروعات الصغيرة وآفاق التنمية المستدامة في الوطن العربي، القاهرة، 18–20 أفريل2000، ص8.

الفرع الرابع: القدرة على مقاومة الاضطرابات الاقتصادية

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدرتها على التكيف مع الظروف الاقتصادية المختلفة ففي حالة زيادة الطلب تزيد في حجم الاستثمار وفي حالة الركود الاقتصادي تخفض من حجم الإنتاج وهو ما يجعلها أكثر مقاومة لفترات الاضطرابات الاقتصادية من المؤسسات الكبيرة[1].

المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الإقتصادي

في ما يلي سيتم التطرق إلى إبراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مؤشرات الإقتصادية الكلي وذلك بالتطرق إلى أهم العناصر التالية: الناتج الداخلي الخام، تعبئة الإدخار، زيادة الإستثمار والإستهلاك، تنمية الصادرات.

الفرع الأول: دورها في زيادة الناتج الداخلي الخام

يرجع الإهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكونها تؤدي دورا هاما في عملية التنمية وتحقيق بعض المزايا للإقتصاد لأن إحتياجاتها قليلة وتأثيرها الإقتصادي مهم فهي تمثل نسبة كبيرة من إجمالي المؤسسات في معظم دول العالم، وبالتالي فهي تمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث أنها تمثل أكثر من 90% من المؤسسات في معظم بلدان العالم المتقدمة والنامية، فعلى سبيل المثال توضح الإحصائيات المتاحة عن بعض الدول أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يبلغ أكثر من 2.5 مليون مؤسسة تمثل حوالي 99% من مشروعات القطاع الخاص غير الزراعي، وتساهم بحوالي 80% من الناتج المحلي الإجمالي، تغطي نحو 90% من التكوين الرأسمالي[2].

جدول رقم(1-1): مساهمة مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام لعدة دول لسنة 1999

الدول	نسبة مؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي المؤسسات	نسبة العمالة الموظفة من إجمالي العمال	نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي
ألمانيا	99.7	65.7	34.9
U.S.A	99.7	53.7	48.0
فرنسا	99.9	69.0	(1) 61.8
اليابان	99.5	(2) 73.8	(1) 57.0
بريطانيا	99.9	67.2	30.0

المصدر: يحي عبد القادر، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إمتصاص البطالة دراسة حالة تيارت**، رسالة ماجستر في العلوم الإقتصادية فرع إدارة الأعمال، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، دفعة 2011-2012، ص 64-65.

[1]- عقيل جاسم بد الله، **النقود و المصارف**، دار مجدلاوي للنشر، عمان، طبعة 2، 1999، ص94.

[2]- يحي عبد القادر ، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إمتصاص البطالة دراسة حالة تيارت**، رسالة ماجستر في العلوم الإقتصادية فرع إدارة الأعمال، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة وهران، الجزائر ، 2011-2012، ص 63-65.

(1) : تشير إلى نسبة القيمة المضافة ؛

(2) : تشير إلى قطاع المنتجات المصنعة.

ويتضح دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الناتج الداخلي الخام من رفع مستوى التوظيف لعنصر العمل الذي هو أبرز عناصر الإنتاج وبالتالي الرفع من مستوى الطلب الكلي الفعال على السلع الإستهلاكية والإستثمارية فكلما زاد التوظيف أدى ذلك إلى زيادة الدخل لأفراد المجتمع، فجزء من هذا الدخل يوجه للإستهلاك مباشرة من الأسواق، أما الجزء المتبقي فيوجه للإستثمار في مشاريع صغيرة أو يدخر في المؤسسات المالية التي توجهه بدورها إلى الإستثمار، كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساعد في رفع معدلات الإنتاجية لمختلف عوامل الإنتاج التي تستخدمها كما تعمل على زيادة دورة المبيعات مما يقلل من تكاليف التخزين والتسويق ويساعد على وصول المنتجات للمستهلك بأقل تكلفة ممكنة، وتؤدي هذه العوامل التي سبق ذكرها إلى زيادة حجم الإنتاج الوطني وتنوعه لشمولية هذه المؤسسات العديد من القطاعات الإقتصادية[1].

الفرع الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا هاما لترقية الصادرات، وهذا من خلال توفيرها منتجات تنافسية قابلة للتصدير، ويتم هذا بإستغلال الموارد المتوفرة محليا، وهذا إستنادا على تجارب بعض الدول التي إنتهجت سياسة التصنيع من أجل التصدير إعتمادا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فمثلا في ألمانيا تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حوالي 66% من إجمالي الصادرات الصناعات الكبيرة، وهذه التقريرات جاءت حسب منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر قطاعا هاما في خفض الواردات وهذا من خلال توفير إحتياطات البلد من مختلف السلع والخدمات بدلا من إستيرادها خاصة بالنسبة للدول النامية[2].

كما أن تنمية الصادرات تعتبر قضية إستراتيجية، تؤدي إلى وجود مصادر أساسية يمكن الإعتماد عليها لتوفير الإحتياجات من النقد الأجنبي بشكل منظم، خاصة وأن المصادر الأخرى (صادرات المواد الأولية) لا تتصف بالإستقرار والإستمرارية، لأجل هذا تسعى العديد من الدول النامية إلى التركيز على سياسة تشجيع الصادرات إنطلاقا من هذا يصبح قيام إقتصاد تصديري غير تقليدي من المهام الأولى لأجهزة التخطيط ورسم السياسات لكونه في الأساس عملية تنموية طويلة الأجل؛

وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إمكانية معالجة إختلال ميزان المدفوعات سواء كان ذلك بتصنيع سلعا بدلا من إستيرادها أو تصدير سلعا إنتاجية وسيطة أو نهائية للخارج.

---

[1]– بغداد بنين وعبد الحق بوقفة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية وزيادة مستويات التشغيل** ، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 05-06 ماي 2013، ص 9.

[2]– زميت الخير، **مساهمات حاضنات الأعمال في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقع التجربة الجزائرية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند أو لحاج، البويرة الجزائر، 2014-2015، ص 31.

وهناك بنسبة ضئيلة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي تشارك في الصادرات، ولكن مساهمة في إجمالي الصادرات تعد على قدر من الأهمية وكثيرا ما تتجاوز 50% من الصادرات[1].

وتعد أهم أسباب ضعف نسبة مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التصدير إلى ما يلي :

- ✓ إحتكار المؤسسات الكبيرة لجزء كبير من السوق مما يزيد من حدة المنافسة؛
- ✓ غالبا لا يوجد الإدراك الكافي لأهمية آليات التسويق سواء المحلي أو الدولي؛
- ✓ الإفتقار إلى المعلومات عن أسواق التصدير الممكنة، وتفاصيل إئتمان الصادرات وخدمات التأمين.

الفرع الثالث: دورها في تعبئة المدخرات

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسط ة أحد مجالات جذب المدخرات وتحويلها إلى إستثمارات في مختلف القطاعات، حيث أنها:

- ✓ تعمل على تعبئة المدخرات الخاصة بالأفراد لتشغيلها داخل الإقتصاد الوطني؛
- ✓ تمتص فوائض الأموال العاطلة والمدخرات لدى صغار المدخرين بتوظيفها في إستثمارات إنتاجية وخدمية والعمل على تشغيلها وتنميتها والمشاركة في الأرباحها[2]؛
- ✓ تخفيض من درجة الإعتماد على الإقتراض سواءا من الداخل أو الخارج؛
- ✓ تعتمد أساسا على محدودية رأس المال وذلك لصغر جحم هذه المؤسسات؛
- ✓ تتوافق وتفضيل صغار المدخرين الذين لا يميلون لنمط المشاركة.[3]

الفرع الرابع: دورها في زيادة حجم الإستثمار والإستهلاك

- ✓ تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإرتفاع معدل دوران رأس المال مما يجعل هذه المؤسسات نواة للمؤسسات الكبيرة خاصة في مجال الصناعة مما يؤدي إلى زيادة حجم الإستثمار الكلي في مجال الصناعة مما يؤدي إلى زيادة حجم الإستثمار الكلي في الإقتصاد الوطني، وهذا يضمن إرتفاع معدلات النمو الإقتصادي من خلال عمل مضاعف الإستثمار والعمل؛
- ✓ ومن المعروف أن العاملين في مثل هذه المؤسسات يحصلون على أجور منخفضة مقارنة بالأجور التي يحصل عليها العاملون بمؤسسات الأعمال الكبيرة، حيث أن الميل الحدي للإستهلاك يكون مرتفعا عند أصحاب الدخول المنخفضة؛
- ✓ حيث أن الميل الحدي للإستهلاك وهو مقدار الزيادة في الإنفاق الإستهلاكي الناجم عن الزيادة في الدخل النقدي بمقدار وحدة نقدية، فإنه يترتب على هذا الوضع زيادة حجم الطلب الكلي في

[1]– بغداد بنين، عبد الحق بوقفة، المرجع السابق، ص 9-10.

[2]– يحي عبد القادر، المرجع السابق، ص 67.

[3]– بغداد بنين وعبد الحق بوقفة، المرجع السابق، ص 10.

المجتمع، ويترتب عليه توسع دورة الإنفاق والإنتاج والإستثمار وبالتالي توسع في دورة النشاط الإقتصادي في المجتمع ورفع معدل النمو كمحصلة نهائية[1].

[1]– نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

خلاصة الفصل الأول:

إن من أهم أهداف الدعم الحكومي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة هو تحفيز النمو الإقتصادي للدول تنتهج هذا السبيل، وذلك لبناء إقتصاد قوي بعيدا عن إرتفاع درجات المخاطرة والتمكن من تحقيق عائد أكبر أو على الأقل ثابت في ظل تقلبات شديدة في الأسواق الدولية خاصة سوق المواد الأولية، وهو ما يحتم على الدول تبني إجراءات وتدابير للنهوض بإقتصادياتها معتمدة في ذلك على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يمكن لها التخصص في جميع القطاعات وإنتاج جميع المنتجات، وذلك بدءا بتحقيق الإكتفاء الذاتي وإحلال الواردات إلى التوجه للسوق الدولية والتصدير لتنمية الصادرات وزيادة الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة.